

التقرير السنوي



4.....	السدوقُ الاجتماعي للتنمية في سطور
4.....	مجلسُ إدارة الصندوق
5.....	كلمة المدير التنفيذي
6.....	مُلخَصُ التقرير
7.....	الاستهداف وتوزيع المخصصات خلال المرحلة الرابعة (2011-2016)
10	التعليم
14	الصحة
18	المياه والإصحاح البيئي
22	الزراعة والتنمية الريفية
25	التدريب والدعم المؤسسي
29	التراث الثقافي
31	برنامج الأشغال كثيفة العمالة
35	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
41	المراقبة والتقييم
45	إدارة التمويل
49	المُلحقات

الصندوق الاجتماعي للتنمية
فج عطان - ص. ب. رقم 15485
صنعاء، الجمهورية اليمنية

تليفون: 449 669/8 (+ 967 1)

677 / 449 671 (+ 967 1)

فاكس: 449 670 (+ 967 1)

sfd@sfd-yemen.org
www.sfd-yemen.org

تصميم التقرير: ايمن الفقيه
aymen2d@gmail.com

الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور

تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1997 لِيُساهمَ بفعالية في التخفيف من الفقر وتحقيق أهداف التنمية في البلاد، حيث يعمل الصندوق على زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز الفرص الاقتصادية، والحد من ضعف ومعاونة الفئات الفقيرة.

ويسعى الصندوق لتنفيذ أهدافه من خلال أربعة برامج رئيسية، وهي: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل). والصندوق الاجتماعي مؤسسة تموية فاعلة، ينفذ عملياته في كافة أنحاء البلاد، ويرصد استثماراته في 13 قطاعاً رئيسياً، يستجيب من خلالها للاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمعات الأشد فقراً.

وخلال الفترة 2011-2016 استكمل الصندوق تنفيذ وإنجاز 4,786 مشروعاً بكلفة تعاقدية تقارب 673 مليون دولار. وقد استفاد من هذه المشاريع استفادة مباشرة أكثر من 8 ملايين شخص (منهم 54.6% من الإناث)، ونجم عنها توفر أكثر من 32.4 مليون فرصة عمل مؤقتة.

وقد استفادت حوالي 0.21 مليون أسرة من المشاريع المنجزة في برنامج النقد مقابل العمل، ونجم عن المشاريع المنجزة أيضاً بناء 9,637 فصلاً دراسياً (منها 6,730 فصلاً جديداً)، وشق وتحسين 1,168 كيلومتراً طويلاً من الطرق الريفية، فضلاً عن رصف شوارع بمساحة إجمالية تقارب مليون متر مربع. ووفرت المشاريع كذلك حوالي 3.4 مليون متر مكعب من مياه الشرب المحسنة، وأكثر من 3.8 مليون متر مكعب من المياه للزراعة وسقي الحيوانات، واستكمال إنجاز أكثر من 60 ألف سقاية خاصة بسعة إجمالية تتجاوز 3.1 مليون متر مكعب، فضلاً عن تمويل حوالي 768 ألف قرض بقيمة إجمالية تقارب 81 مليار ريال (حوالي 280 مليون دولار).

أما منذ تأسيسه، فقد أنجز الصندوق 13,487 مشروعاً بكلفة تعاقدية تبلغ حوالي 1.47 مليار دولار، بينما وصل إجمالي المبالغ المنصرفة قرابة 1.4 مليار دولار. وكان الصندوق، منذ عام 2015، قد عمل على تكييف عملياته بما ينسجم مع التداعيات التي نجمت عن الصراع المسلح في البلاد... حيث ركز على توفير الحماية الاجتماعية من خلال إيجاد فرص عمل مدفوعة الأجر لأكثر الأسر والأفراد تأثراً بالصراعات وعدم الاستقرار، وخصوصاً ممن اضطرتهم هذه الظروف إلى النزوح من مساكنهم ومناطقهم.

مجلس إدارة الصندوق

يتكوّن مجلس إدارة الصندوق من 14 عضواً برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (نائباً لرئيس مجلس الإدارة)، ووزراء التخطيط والتعاون الدولي، والإدارة المحلية، والمالية، والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، وممثلين للمنظمات غير الحكومية، وممثلين للقطاع الخاص، وممثل للقطاع المصرفي، وعضو من ذوي الخبرة، والمدير التنفيذي للصندوق (مقرر المجلس).

كلمة المدير التنفيذي

كنتيجة مباشرة للحرب التي استمرت طوال عام 2016، شهد اليمن مزيداً من التدهور في الوضع الإنساني المتدهور أصلاً. وأدى انتشار انعدام الأمن الغذائي وتضاعف عدد النازحين وانقطاع الرواتب عن أكثر من 1.2 مليون موظف حكومي وانهايار الخدمات الأساسية وانتشار الأوبئة إلى تعميق الأزمة لتصبح أكبر كارثة إنسانية في العالم.

وفي ظل هذه الحقيقة البائسة، يصبح الحفاظ على دور شبكة الأمان الاجتماعي وتفعيلها ضمن أهم الأولويات الأكثر أهمية من أي وقت مضى. وكجزء رئيسي من هذه الشبكة، يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مساهمة هامة تتجاوز هذا الدور من خلال محفظة غنية من التدخلات الاجتماعية والتنمية.

وفي الوقت الذي عملت فيه المنظمات الدولية على تعبئة الموارد الضرورية ضمن وإلى جانب خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، تمكن الصندوق من التخفيف من صدمة عام 2015 والحفاظ على توازنه التنظيمي والتشغيلي، والبقاء نشطاً ومستقلاً، عارضاً قصة جديدة عن مرونته، التي أهلته للتعاش بشكل أسرع هذا العام.

وفي الوقت نفسه، تمكن الصندوق أيضاً من حماية صورته وسمعته كمنظمة محايدة سياسياً ذات مصداقية مقبولة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد على الرغم من السياق السياسي والإقليمي المتوتر والمنقسم بشكل حاد.

وفي عام 2016، عاد الصندوق إلى مقره الرئيسي، وتم إعادة تشغيل فروع المتأثرة مستفيداً من الدعم المستمر لشركائه، وبصفة رئيسية الدعم القوي الذي قدمه البنك الدولي من خلال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في استعادة قدرته الكاملة على تنفيذ المشاريع.

وساعد هذا الدعم على توسيع أو إعادة إطلاق مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تواجه طلباً شديداً عليها، والتي وفرت دخلاً مؤقتاً وساعدت في حماية سبل المعيشة والظروف المعيشية لمئات الآلاف من أكثر الناس احتياجاً لها. وأثناء قيام الصندوق بذلك، وضع رؤية واضحة لمساهمته في أي أنشطة محتملة تتعلق بإعادة الأعمار. كما سلط الضوء على التحديات التشغيلية المتوقعة لعملية إعادة الإعمار.

ويعكس ما سبق ذكره قدرة الصندوق الاجتماعي للتنمية كعنصر قيّم في قدرة اليمن على التخطيط والتنفيذ للبرامج الاجتماعية والإنمائية.

وهنا أقدر عالياً الدعم الحيوي الذي يقدمه شركاء الصندوق والعمل الصادق والجاد الذي يقوم به العديد من موظفي الصندوق في المركز الرئيسي وجميع فروعهم.

عبد الله علي الديلمي
المدير التنفيذي

مُلخَصُ التقرير

شهدت عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية تحسناً مطرداً منذ بداية عام 2016 (مقارنة بعام 2015)، وذلك نتيجة لتدفق التمويلات المستلمة من الجهات الممولة التي استمرت في دعم الصندوق بالتمويلات اللازمة. كما وقَّع الصندوق 8 اتفاقيات تمويل خلال العام بقيمة إجمالية تبلغ 7.95 مليون دولار، من أهمها اتفاقية مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات في اليمن. خلال عام 2016، وطَّور الصندوق 156 مشروعاً جديداً، بكلفة تقديرية تقارب 37.5 مليون دولار، يُتَوَقَّع أن تُخَدِّم قرابة 0.3 مليون مستفيد مباشر وتوفر 1.5 مليون يوم عمل (حوالي 53% منها للإناث). وقد وصلت مبالغ الاستخدامات التي تمت خلال العام إلى نحو 53.9 مليون دولار.

وبلغت استخدامات الصندوق للمرحلة الرابعة (خلال الفترة 2011-2016) قرابة 838.6 مليون دولار، بينما بلغت تراكمياً (خلال الفترة 1997-2016) نحو 1.755 مليون دولار. كما وصلت التزامات الصندوق تراكمياً لكل القطاعات إلى 13,886 مشروعاً وصلت كلفتها إلى حوالي 1.8 مليار دولار، وفرت 62.21 مليون يوم عمل. وقد تم إنجاز 13,487 مشروع منها بكلفة حوالي 1.44 مليار دولار.

مُلخَصُ القطاعات

خلال عام 2016، طوَّر الصندوق عدداً بسيطاً من المشاريع نظراً لمحدودية الموارد المتاحة في ذلك العام. ومع اقتراب نهاية العام، تم التوقيع على موارد تمويلية جديدة، ويتوقع الصندوق أن ترتفع وتيرة استثمارات مشاريعه في عام 2017.

واستمر الصندوق في تنفيذ عملياته بعدد محدود من الموارد المتاحة، وُجِّهت بحسب أولويات الظروف المستجدة في البلاد، وأيضاً بحسب ما تنص عليه الاتفاقيات مع مصادر التمويل.

وفيما يخص التعليم، بلَغَتْ حصة القطاع 12% من استثمارات مشاريع الصندوق التي تم الالتزام بها. وقد تم التركيز على تنفيذ مشروع المعرفة القرائية المهنية الذي يهدف إلى التخفيف من الفقر، وخاصةً بين أوساط النساء وسكان المناطق الريفية، ويسعى إلى تزويد هذه الفئات بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من تحقيق نموهم بأنفسهم--مع التركيز على إتقان القراءة والكتابة، واكتساب المهارات المهنية الموجهة نحو احتياجات سوق العمل، ومِن ثَمَّ الولوج إلى الخدمات المالية.

وفي قطاعي المياه والإصحاح البيئي واصلَ الصندوقُ اهتمامه بالأنظمة التقليدية لحصاد مياه الأمطار، وحملات التوعية الصحية والبيئية. وقد تم الالتزام بما نسبته 3% من استثمارات الصندوق لهذين القطاعين.

كما استمرَّ الصندوقُ في تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي حظي باهتمام خاص نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليمن، حيث يستهدف البرنامج أكثر الأسر والأفراد فقراً وتأثراً بالصراع القائم، لاسيما النازحين وفتة الشباب، وذلك لتمكينهم من اكتساب مهارات أثناء العمل. وتبلغ نسبة الالتزامات في برنامج النقد مقابل العمل 22% و4% في قطاع الطرق الريفية من إجمالي التزامات العام.

وركَّزَت التدخلات في قطاع الصحة--الذي كان نصيبه 13% من استثمار العام--على توفير خدمات التغذية، ودعم الصحة وخصص الصندوق 34% من استثماراته لدعم برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وخدمات تنمية الأعمال. وتهدف استثمارات هذا القطاع إلى تمكين هذه البرامج من زيادة تحمل آثار الأزمة الراهنة وإعادة إنعاش الخدمات المالية وغير المالية التي تقدِّمها بهدف استمرار أنشطتها وتوفير فرص عمل.

الاستهداف وتوزيع المخصصات خلال المرحلة الرابعة (٢٠١١-٢٠١٦)

سياسة الاستهداف للفقراء والتجمعات والمناطق الفقيرة في عمليات وتدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية هي سياسة ثابتة يتم تنفيذها بطرق مختلفة حتى يضمن الصندوق توجيه موارده إلى الفئات الفقيرة والمناطق الأكثر احتياجاً للخدمات.

وبالرغم من الظروف والصعوبات التي مرت وتمر بها البلاد، والتي صاحبت المرحلة الرابعة (2011-2016)، إلا أنّ الصندوق تمكّن خلالها من إنجاز حوالي 4,786 مشروعاً بتكلفة بلغت حوالي 673 مليون دولار، منها 2,827 مشروعاً تم تمويلها من مصادر المرحلة الرابعة وأنجزت خلال الفترة المذكورة بتكلفة بلغت حوالي 365 مليون دولار.

الاستهداف وتوزيع المخصصات المالية في المرحلة الرابعة

خلال المرحلة الرابعة، استخدمَ الصندوقُ 3 أنواع رئيسية من الاستهداف وتخصيص الموارد التمويلية، وهي الاستهداف الجغرافي والقطاعي والاجتماعي. وفيما يلي تقييم لفعالية سياسة الاستهداف التي يتبّعها الصندوق بالنسبة للمشاريع من المرحلة الرابعة، والتي كانت قد بدأت عام 2011 واستكملَ تنفيذها عام 2016.

الاستهداف الجغرافي

التجمعات السكانية الفقيرة والأكثر احتياجاً للخدمات الأساسية من خلال تدخلاته في عدة قطاعات رئيسية أهمها قطاعات التعليم والصحة والمياه والطرق الريفية. بلغ عدد المشاريع المنجزة في هذا النوع من الاستهداف حوالي 1,415 مشروعاً بتكلفة بلغت 272 مليون دولار (وبنسبة 75% من إجمالي الاستثمار) - أنظر الجدول رقم (1).

في إطار موازنة المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2016 - 2011) تم تخصيص جزء من الموارد المتاحة للصندوق وفقاً لعدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، والسكان الذين يتأثرون بتدني مستوى الخدمات وتدني أحوال المعيشة على مستوى المحافظة، ثم على مستوى المديرية، باستخدام بيانات ومؤشرات تعداد ديسمبر 2004 ومسوح ميزانية الأسرة لعام 2006 - 2005. وفي إطار هذه المخصصات، يعمل الصندوق على استهداف

الاستهداف القطاعي

المدارس، وتجميع مياه الأمطار في المناطق التي تعاني من شح المياه. وقد أنجز الصندوق عدداً من المشاريع القطاعية بلغ عددها إجمالاً حوالي 1,273 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 89 مليون دولار (وبنسبة 24% من إجمالي حجم الاستثمار) - أنظر الجدول رقم (1).

يبدل الصندوق جهوداً كبيرة للوصول إلى المجتمعات النائية والفقيرة، حيث يستثمر موارد أخرى تُضاف إلى المخصصات التي تم تحديدها للمديريات في إطار الاستهداف الجغرافي. وقد تمّ تطوير عدة برامج في هذا الصدد، منها التدخلات المتكاملة والأشغال كثيفة العمالة. فضلاً عن برامج تهدف إلى سدّ الفجوة في التحاق الفتيات في التعليم الأساسي، وإدخال التكنولوجيا في



الاستهداف الاجتماعي

هذا النوع من الاستهداف يركّز - بشكل خاص - على فئات معينة من السكان معرضة وتعرض للمعاونة أكثر من غيرها، وتعاني من أوضاع اجتماعية صعبة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة (بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والأطفال المعرضون للخطر، والفئات الأولى بالرعاية اجتماعياً مثل المهمشين ونزلاء ونزيلات السجون). وقد استهدف الصندوق هذه الفئات بحوالي 139 مشروعاً بلغت تكلفتها حوالي 4 ملايين دولار (1% من استثمار العام).

الجدول 1: المشاريع المنجزة حسب نوع الاستهداف (2016-2011)

الاستثمار		المشاريع		نوع الاستهداف
النسبة (%)	المبلغ (مليون دولار)	النسبة (%)	العدد	
75	272	47	1,415	الاستهداف الجغرافي
24	89	48	1,273	الاستهداف القطاعي
1	4	5	139	الاستهداف الاجتماعي
100	365	100	2,827	الإجمالي

تحليل الاستهداف الجغرافي للفترة 2011 - 2016

توزعت مشاريع واستثمارات الاستهداف الجغرافي للمناطق الحضرية والريفية على أربع مجموعات تم تحديدها بحسب مؤشر فقر القرية، وذلك على النحو التالي (أنظر أيضاً الرسمين البيانيين 1 و2):

الفئة الأولى: درجة مؤشر الفقر 1 (الفئة الأحسن حالاً نسبياً) والتي يقع مؤشر فقر القرية فيها بين 00-50%، بلغ عدد المشاريع المنجزة في هذه الفئة 129 مشروعاً، بتكلفة تقارب 32 مليون دولار (نسبة 12% من إجمالي استثمار الاستهداف الجغرافي البالغ 272 مليون دولار).

الفئة الثانية: درجة مؤشر الفقر 2 (وهي الفئة التالية للفئة الأحسن حالاً) والتي يقع مؤشر الفقر فيها بين 26-50%. بلغ عدد المشاريع المنجزة في هذه الفئة 176 مشروعاً بكلفة 38 مليون دولار (1% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستهداف الجغرافي).

الفئة الثالثة: درجة مؤشر الفقر 3 (وتُعتبر فئة فقيرة) يقع مؤشر

منهجية الاستهداف المعدلة

بحلول نهاية عام 2016، خُصص الصندوق إلى ضرورة تعديل منهجية الاستهداف لتعكس الظروف المستجدة في البلاد. وفي هذا الصدد، سيتم اتباع مساريْن للاستهداف، هما: (أ) الاستهداف الجغرافي العام وتخصيص الموارد للمحافظات؛ و(ب) الاستهداف

الاستهداف الجغرافي

تُحدّد مخصصات الصندوق لكل محافظة على أساس مؤشر الإجهاد الذي تم استخراجه من عدد من المؤشرات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، والنزوح السكاني، والأشخاص المحتاجين. ويجري استخدام نهج متعدد المستويات لاستهداف المستفيدين من مشاريع الصندوق، وهي المخصصات المالية على مستوى المحافظات، واستهداف المديريات ضمن المحافظات، واستهداف المجتمعات المحلية، واختيار الأسر الأكثر احتياجاً داخل المجتمعات التي تم تحديدها.

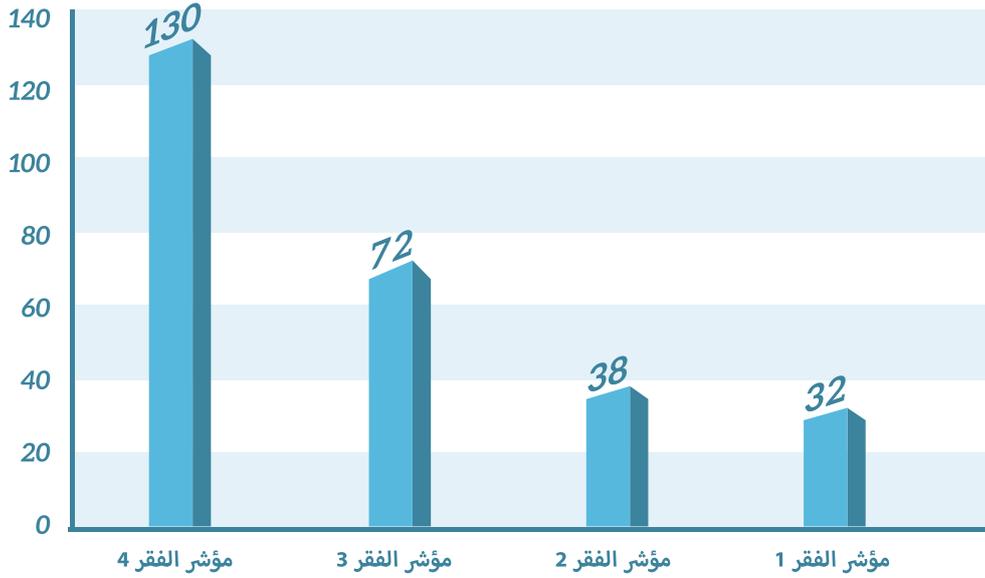
مما سبق نستنتج أنه - خلال الفترة المذكورة - كان 74% من حجم الاستثمار للاستهداف الجغرافي (202 مليون دولار) تم تخصيصه للمناطق التي تقع في الفئتين الثالثة والرابعة اللتين يتجاوز مؤشر الفقر فيهما 50% (أي في الفئتين الأكثر فقراً واحتياجاً)، بينما كان 26% من الاستثمار (70 مليون دولار) نصيب المناطق في الفئتين الأولى والثانية اللتين يقل مؤشر الفقر فيهما عن 50%.

القطاعي لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة الراهنة، بحيث يشمل ذلك استهداف المديريات التي تضررت كثيراً جراء سوء التغذية الشديد.

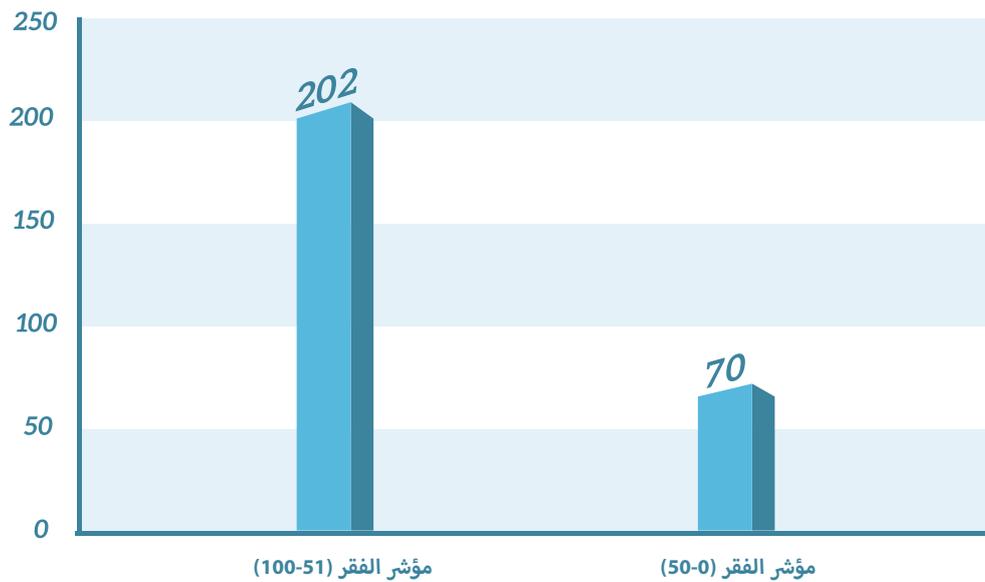
وقد تم استنباط مؤشر الإجهاد للمحافظات، الذي يحدد المخصصات على مستوى المحافظة، من ستة مؤشرات، وهي مستوى وكثافة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (أي عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المحافظة ونسبتهم من مجموع السكان)، ومستوى وكثافة النزوح بين السكان (أي عدد النازحين والعائدين في المحافظة، ونسبتهم من مجموع السكان المضيفين)، ومستوى وكثافة السكان الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

سوء التغذية في أكثر المديرية تضرراً. ويتم الحصول على البيانات من مجموعة التغذية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يحرص الصندوق على دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر المتأثرين بالنزاع من خلال توفير حزمة دعم لهم، وذلك بهدف تمكين مؤسسات التمويل الأصغر من مواصلة نشاطها، ومساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة لاستعادة أنشطتهم، وكذا دعم المزارعين لإنتاج المواد الغذائية، فضلاً عن خلق فرص عمل والحفاظ عليها.

وعلى مستوى المديرية، يتحدد مؤشر الإجهاد بمستوى وكثافة النزوح، بما في ذلك النازحون داخلياً والعائدون (والذين يتم تحديدهم بنسبة إجمالي عدد النازحين في المديرية من مجموع سكان هذه المديرية) ومستوى وشدة انعدام الأمن الغذائي (والذي يُعرّف بنسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد والمتوسط من مجموع سكان المديرية). ويستفيد نهج الاستهداف المعدّل من التحديثات الأخيرة لبيانات أنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك من التحسينات التي طرأت على توافر البيانات على مستوى المديرية. ويقوم الصندوق الاجتماعي أيضاً بتنفيذ برنامج خاص للتعامل مع



الرسم البياني 1
توزيع الاستثمار للإستهداف الجغرافي للمشاريع المنجزة حسب فئة الإستهداف للمرحلة الرابعة (المبلغ مليون \$) 2016 - 2011



الرسم البياني 2
توزيع الاستثمار للإستهداف الجغرافي للمشاريع المنجزة حسب فئة الإستهداف للمرحلة الرابعة (المبلغ مليون \$) 2016 - 2011

التعليم



خلال عام 2016، ركَّز الصندوقُ على تنفيذ برنامجين، هما محو الأمية وتعليم الفتاة الذي يتضمن تنمية القدرات في مجال الصحة الإنجابية وتنمية المهارات الحياتية. واستمر قطاع التعليم في استكمال بعض المشاريع التي بدأت قبل عام 2015 (وهي مفصلة أدناه).



التقدم في إنجاز مؤشرات قطاع التعليم (عام 2016 وخلال المرحلة الرابعة)

خلال عام 2016، قام الصندوق بتشييد وإعادة تأهيل 480 فصلاً دراسياً، من المتوقع أن يستفيد منها 16,640 طالباً وطالبة. وقام الصندوق كذلك بتدريب 698 من معلمي التعليم غير النظامي و429 مهنيًا. وخلال المرحلة الرابعة (2011-2016)، تم تطوير 1,828 مشروعاً بتكلفة تقديرية إجمالية تبلغ 403.7 مليون دولار، منها 1,339

مشروعاً تم إنجازها بتكلفة إجمالية 267.9 مليون دولار، نجم عنها توفير 4.72 مليون يوم عمل. وقد تم من خلال هذه المشاريع المنجزة تشييد/إعادة تأهيل 9,637 فصلاً دراسياً (الجدول 2). أما تراكمياً (1997-نهاية عام 2016)، فقد تمكّن الصندوق من بناء/إعادة تأهيل 36 ألف فصل دراسي.

الجدول 2: التقدم في قطاع التعليم - مؤشرات المخرجات

المنجز		مؤشرات النتائج 2016	
2016-2011	2016		
6,730	416	جديد	عدد الفصول الدراسية
2,907	64	مرمم	
9,637	480	الإجمالي	
146,344	8,436	أولاد	عدد الطلاب المستفيدين
125,702	7,924	بنات	
271,446	16,362	الإجمالي	
3,597	376	ذكور	عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ممن تم إدماجهم في المدارس العادية
3,943	289	إناث	
7,540	665	الإجمالي	
232	0	ذكور	عدد المعلمين في التعليم النظامي اللذين تم تدريبهم (متوسط 8 أيام تدريب)
226	0	إناث	
458	0	الإجمالي	
34	4	ذكور	عدد المعلمين في التعليم غير النظامي الذين تم تدريبهم (متوسط 18 يوم تدريب)
3,008	325	إناث	
3,042	329	الإجمالي	
1,126	377	ذكور	عدد المهنيين التربويين المدربين (متوسط 8 أيام تدريبية)
612	52	إناث	
1,738	429	الإجمالي	
780	369	إناث	عدد معلمي التعليم غير النظامي المؤهلين (متوسط 90 يوم تدريب)

المستهدفة، خاصة مع توفر بعض المنح المخصصة. ومن أجل تعزيز اللامركزية في الخدمات التعليمية وبناء القدرات لوزارة التربية والتعليم ومكاتبها، خطط الصندوق لتدريب 1,382 مهنيًا تربويًا. وخلال المرحلة الرابعة، قام الصندوق بتدريب 1,732 وحدة إدارية وموظفين إداريين في مكاتب التعليم والمشرفين وإدارات تعليم الفتاة ومشاركة المجتمع المحلي. وشملت مجالات التدريب التخطيط الاستراتيجي والإدارة الفعالة ومهارات القيادة التربوية والمراقبة والمتابعة وما إلى ذلك. وخلال فترة التمديد للمرحلة الرابعة (2016-2017)، واصل الصندوق استكمال تنفيذ المشاريع القائمة وتحقيق المؤشرات المحددة. بالإضافة إلى ذلك، وبُغية ضمان تكافؤ الفرص والحصول على الخدمات التعليمية، يتم الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات في جميع مراحل عملية تخصيص التمويلات واختيار المشاريع ودورة التنفيذ. كما يتم إيلاء اهتمام خاص بالعوائق التي تعيق تعليم البنات من خلال الأنشطة التي تلبى احتياجاتهن.

ويقدم إطار النتائج أعلاه لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ومؤشرات المرحلة الرابعة لعمليات الصندوق الاجتماعي، والتي تجاوزت جميع المؤشرات المحددة لقطاع التعليم، وبعضها حققت مؤشرات أعلى بنسبة 200 في المائة من المخطط. وكان الصندوق قد خطط لبناء وتأهيل 9,000 قاعة دراسية لزيادة فرص الحصول على خدمات التعليم الأساسي والثانوي في المناطق المستهدفة. وبحلول نهاية عام 2016، كان الصندوق قد قام بتشييد وإعادة تأهيل 9,637 فصلاً دراسياً وتسليمها إلى وزارة التربية والتعليم. ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الفصول الدراسية ما مجموعه 272,046 طالباً (منهم 46% من الإناث). وقد خطط الصندوق أيضاً لتدريب وتأهيل 1,400 من معلمي التعليم النظامي وغير النظامي من أجل زيادة الفرص التعليمية المتاحة للمرأة وتوفير تعليم بديل للفتيات غير الملتحقات، مع زيادة التركيز على المهارات الحياتية. كما قام الصندوق بتدريب وتأهيل 4,280 معلماً نظامياً وغير نظامي للوصول إلى عدد أكبر من النساء والفتيات في المجتمعات



من عاطل إلى عامل: محمد عزي (قرية شجينة - الخفة - بالحديدة)

العمل المهني همزة وصل بين محمد محمد عزي وشريحة أسرته المكونة من 9 أشخاص. ترك لابن قرية شجينة بمديرية السخنة (محافظة الحديدة) باب قلوبنا مفتوحا ليسرد سر تحوله من عاطل إلى عامل! (كابدت مرارة العيش في قريتي وانقطعت بي السبل وكدت انقطع عن مواصلة تعليمي الجامعي في كلية الشريعة مستوى ثالث ولاقيت ما لاقيته من وجع الحال وشطف العيش... وسبحان الله لم يغلق حظي...! وقبيل أن يخرج عسري خارج نطاق اليأس، جاءني الفرج واتصل بي ممثلون عن برنامج المعرفة المهنية والقراءة بأنه تم اختياري لحضور الدورة التدريبية (صيانة الموبايل) بالمعهد (التقني الصناعي بالحالي) التي يقيمها البرنامج التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية. وبدأت خلال الدورة اكتسب مهارات صيانة الموبايل وكانت مطابقة لميولي. وكانت همزة الوصل واللحظة الفاصلة بعد تخرجي من الدورة افتتحت في مديرتي محلا لصيانة الموبايل من خلاله اصرف على أفراد أسرتي وكذا عدت لمواصلة تعليمي الجامعي وثقتي بتحقيق أحلامي كبيره ومادام البرنامج علمني هذه الصنعة فاني سأخلق في عالم صيانة الموبايل حلمي بان أصبح رقما مميزا في هذا العالم... والشكر موصول لهذا البرنامج الذي احتضن بداياتي)).



التجميل ينقل خلود وأسرتها من ذل الحاجة إلى الوفرة

(كان الإحباط يملأ نفسي عندما يسألني أطفالي: متى سيعود أبي لنا بالخبز؟ لم أكن أجد لهم إجابة فزوجي مرةً يعود بخبزٍ ومراتٍ بخيبة البطالة. كما لا يستطيع في كثير من المرات تأمين حاجته اليومية من حقنة الأتسولين خاصةً ومصدر عيشنا الوحيد هو من عمله على دراجته النارية التي ضعف دخلها بسبب تداعيات الحرب الحادة. فشلت في مساعدته لاسيما وأن تعليمي توقف في المرحلة الابتدائية، ولم أكن أدري أن الأمل معقود بناصية برنامج (المعرفة المهنية والقراءة لمكافحة الفقر) الذي فتح لي آفاق الحياة بالتدريب والتمكين في سوق العمل. أنهيت أنا خلود درويش (٢٢ عاماً) الدورة التدريبية في تجهيز العرائس لأشعر بالعمل الذي غيّر مسار حياتي وحسّن حال أسرتي وفجّر مكامن طاقاتي الإبداعية والمهنية. أسكنُ بمدينة الزيدية بمحافظة الحديدة ولدي طفلان. عندما أتحدث عن تجربتي أتذكر أصعب اللحظات المؤلمة عندما أقف عاجزةً أمام دموع أطفالي في العيد غير قادرةٍ على شراء ملابسهم العيدية ليفرحوا مع أطفال الجيران. الآن بعد أن تدرت على (الكوافير) وانتشرت خبرتي في مجتمعي... دخلي في ازدياد والحمد لله، وقد بلغ 45 ألف ريال بالرغم من انقطاع الكهرباء ونقص بعض التجهيزات).

خلود درويش

(الزيدية، الحديدة)



الصحة



تتمثل رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا القطاع في مساندة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان لرفع نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز أداء النظام الصحي وإدارة الموارد البشرية... وذلك من خلال بناء وتأثيث وتجهيز المرافق الصحية، وتدريب القابلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية.



خلال عام 2016، استكمل الصندوق تنفيذ وإنجاز الأنشطة التالية:

- إنشاء / ترميم وتجهيز 10 مرافق صحية، وتم تجهيز سبع مرافق وتجهيزها.
- تدريب 20 قابلة مجتمعية على الرعاية الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة.
- تدريب 78 من العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية، منهم 53 في المائة من النساء، على الإدارة التكاملية لصحة الطفل (IMCI) ورعاية الخدج ورعاية الأطفال حديثي الولادة.
- تأهيل 79 خريجاً من خريجي المدارس الثانوية العامة، منهم 95% من الإناث، من خلال دبلوم لمدة ثلاث سنوات في مجالات مساعدة الأطباء، والتمريض الفني، والعلاج الطبيعي، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية المستهدفة للمجتمعات.
- وفي عام 2016، استأنف الصندوق برنامجه الخاص بتوفير فرص عمل للشباب في مجال التغذية كجزء من مشروع الاستجابة للأزمة الطارئة. وفي إطار هذه التدخلات، تم توظيف 221 شابة مؤهلة في التثقيف الصحي المجتمعي لتقديم خدمات مجتمعية مثل عقد دورات تثقيفية صحية، فضلاً عن فرز وتحديد حالات سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات وإحالتهم إلى المرافق الصحية للعلاج مع دفع رسوم النقل والإقامة. وبالتوازي مع تنفيذ برنامج توظيف الشباب في خدمات التغذية، يقوم الصندوق أيضاً بتنفيذ برنامج التحويلات النقدية المشروطة لتحويل المساعدات النقدية للأسر الفقيرة التي لديها أطفال دون سن الخامسة وحوامل ومرضعات مستفيدات من المساعدات النقدية الحكومية من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية. وقد تم تسجيل 4,222 امرأة مؤهلة في أنشطة هذه المشاريع منذ شهر أكتوبر 2016.

خلال المرحلة الرابعة لعمليات الصندوق، تم تطوير 491 مشروعاً بالشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات، بتكلفة تقديرية قدرها 58.3 مليون دولار. ومن بين هذه المشاريع، تم إنجاز 407 مشاريع، منها 20 مشروعاً قيد التنفيذ، وتم إيقاف تنفيذ 64 مشروعاً بسبب تعليق التمويل أو نقص موارد التمويل.

التقدم في إنجاز مؤشرات قطاع الصحة

مؤشرات النتائج	المنجز عام 2016	المنجز خلال المرحلة الرابعة (2016-2011)
عدد المرافق الصحية التي تم بناؤها أو ترميمها	10	107
عدد المرافق الصحية التي تم تأييدها وتجهيزها	7	74
الإجمالي	17	181
عدد قابلات المجتمع اللاتي تم تدريبهن	20	2,058
عدد قابلات المجتمع اللاتي تم تأهيلهن	0	255
عدد الكوادر الصحية التي تم تدريبها		
ذكور	36	1,504
إناث	42	943
الإجمالي	78	2,447
عدد الكوادر الصحية التي تم تأهيلها		
ذكور	5	271
إناث	94	294
الإجمالي	99	565

التالي: تم تأهيل 255 خريجة من الصف التاسع ببرنامج دبلوم لمدة سنتين / ثلاث سنوات، وأصبحن قابلات مجتمعات، وشاركن في توفير الرعاية السابقة للولادة وبعدها. تلقت 2,058 قابلة مجتمعية تدريباً نظرياً وعملياً محدثاً لتعزيز مهارتهن ومعارفهم وتقديم حزمة من الخدمات المجتمعية. تم تأهيل 565 خريجا من الذكور والإناث في المدارس الثانوية من خلال دبلوم لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للمجتمعات المستهدفة. وكان من بين المتدربين المساعدين الطبيين والممرضين وأخصائيي الأشعة وأخصائيي المختبرات والصيدلة والمعالجين الفيزيائيين. تم تدريب 2,447 من موظفي الرعاية الصحية الأولية على الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة ودليل دمج الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية.

وفي نهاية عام 2016، تجاوز الصندوق معظم أهدافه المخطط لها خلال المرحلة الرابعة لقطاع الصحة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمؤشر الرئيسي للهدف، أي عدد موظفي الرعاية الصحية الأولية الذين تم تأهيلهم وتدريبهم في تقديم الخدمات، تجاوز المؤشر المحقق الهدف بنسبة 82%. كما خطط الصندوق لبناء/ ترميم وتأثيث وتجهيز 150 منشأة صحية لتحسين الحصول على الرعاية الصحية الأولية وخدمات صحة الأطفال حديثي الولادة والأمهات. غير أن العدد الفعلي الذي حققته هذه المرافق يبلغ 181.

وقد خطط الصندوق أيضاً لتدريب وتأهيل 2,240 قابلة مجتمعية و2,475 من العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية لزيادة تغطية مقدمي الخدمات الصحية في المجتمعات المستهدفة وزيادة معدل ولادة الولادات بحضور موظفين صحيين ماهرين. وبحلول نهاية عام 2016، تمكن الصندوق من تحقيق الهدف على النحو

رقية : مثقفة تغذية مجتمعية

(أصبحتُ أول مثقفة مجتمعية حول التغذية في قريتي دير الرويعي بمديرية المراوعة بالحديدة بعد أن تدرّبتُ لأسبوعين في التثقيف الصحي والتغذية. خلال التدريب، استفدتُ كثيراً من معلومات جديدة كانت أحياناً تمس حياة الأطفال دون سن الخامسة أو أمهاتهم، وأحسست بضرورة أن تصل لهم. أعطاني مندوب الصندوق الاجتماعي للتنمية أسماء 25 أمّاً في قريتي وكافة أدوات العرض والتثقيف التي أحتاجها لأبدأ دوري في تثقيف المستهدفات. وبدأت العمل وبدأت قصة نجاحي مع المستهدفات، حيث أقوم بتنفيذ جلستين شهرياً عن التثقيف الصحي وعن أهمية تعليم الفتاة، بالإضافة إلى تنفيذ زيارات منزلية للتوعية ولاكتشاف أي حالات سوء التغذية للأمهات أو الأطفال. كانت من أهم نتائج العمل أني اكتشفت سوء تغذية حادة لطفلتين، وأقنعت أهلهما بضرورة إحالتهم إلى المراكز العلاجية. وقضت كل حالة 5 أيام في العلاج في كل من مركز القطيع ومستشفى الثورة بالحديدة وخرجنا بعدها وقد تعدينا الخطر وتمارسان الآن حياتهما الطبيعية).

رقية سالم العبدلي



تغريد تنقذ حياة الكثيرين في الاوقات الحرجه

(كان تدريبي في عدة دورات في القبالة وصحة الأم والمواليد التي دعمها الصندوق الاجتماعي للتنمية سبباً في تحقيق نجاحات على مستوى المجتمع وأسرتي. استفدت كمر الحقيبة التي زودني بها الصندوق ومن زيادة طلب سكان قريتي على خدماتي لأفتح عيادة خاصة في منزلنا وعمل زيارات للنساء في منازلهن. اهتمام وتقبل سكان القرية حمّسني للانطلاق بنشاط لرفع نسبة الولادات الآمنة وتوفير الرعاية والتوعية الصحية والتغذوية للأم والطفل وتصحيح بعض المعتقدات الصحية غير الصحيحة. شخصياً، أعمل الآن في المركز الصحي وأستقبل الولادات المنزلية. كما ساهمت في تحسين الجانب المادي والتثقيفي لأسرتي مما دفع بأختي وأخي للدراسة في صحة المجتمع بمدينة إب ليصبحا ممرضاً ومساعد طبيب).

تغريد محمد خشافة

(قابله مجتمع - المعهد الصحي في إب)



تخريج فريق وطني خبير في تقديم خدمات الدعم النفسي أثناء الأزمات

عزز الصندوق الاجتماعي القطاع الصحي في عدة محافظات بمدرين وطنيين متخصصين في تقديم خدمات التأهيل النفسي لضحايا الأزمات. وجاء اختيار الفريق بتطبيق معيار التخصص المهني (طب عام - طب نفسي - علم نفس - علم اجتماع) بالإضافة إلى الخبرة ومهارات التواصل الفعال. واكتسب الفريق الوطني الخبرة في مزاولة المهنة، وقام بمعالجة من أصيبوا بصدمات نفسية (Trauma) ومن تعرضوا للعنف في محافظاتهم، لاسيما بسبب الحرب وتداعياتها المختلفة.

وشارك 26 مدرباً وطنياً من محافظات الحديدة وذمار وعمران وصعدة والمحويت وأمانة العاصمة في التدريب الذي شملت منهجيتُهُ مراحل متداخلة تستند على محاور الحماية والوقاية والتأهيل التي تعتمد على الرؤية الشمولية (Holistic Approach) متضمنة الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية وفي بعض الأحيان تتطلب أن تشمل المشروعات الاقتصادية الصغيرة. وتعد المرحلة الأخيرة إعادة إدماج المصاب في المجتمع بفعالية ذاتية. وتم اختيار مدرب إقليمي بارز في هذا المجال بترشيح من منظمة الصحة العالمية.

تقول المتدربة والاختصاصية النفسية د. هناء سنان (تعمل في مستشفى السبعين بصنعاء) "استفدت من التدريب بدرجة كبيرة حيث أصبحت على معرفة بكيفية تقديم الدعم النفسي للمتضررين من تداعيات الحرب القائمة، خصوصاً للفئات الضعيفة التي أعمل معهم كالنساء والأطفال."



المياه والإصحاح البيئي



تسهم تدخلات الصندوق الاجتماعي، في قطاع المياه، في زيادة التغطية بخدمة المياه في التجمعات الأكثر احتياجاً من خلال دعم مشاريع مياه تعتمد على مصادر مياه متجددة (كمياه الأمطار ومياه العيون)، وكذلك مشاريع مياه تعتمد على المياه الجوفية في المناطق غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار ولا تتوفر فيها مياه سطحية.

كما تسهم تدخلات الصندوق في قطاع الإصحاح البيئي في زيادة التغطية بالصرف الصحي في التجمعات الفقيرة وتعظيم أثر مشاريع المياه التي ينفذها الصندوق من خلال تنفيذ حملات توعية تهدف إلى تغيير السلوك. وخلال عام 2016، وقَّع الصندوق مياهاً محسنة لـ 168,459 شخصاً، وصرفاً صحياً لـ 38,517 شخصاً.



قطاع المياه

تسعى الوحدة من خلال هذا القطاع لتوفير مياه محسنة للمستفيدين وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة وفقاً لتعريف التغطية بالمياه في الريف اليمني*.

الجدول أدناه يوضح ما تم إنجازه من مؤشرات المرحلة الرابعة.

المنجز		مؤشرات النتائج
2016 - 2011	2016	
941,801	459,168	الوصول إلى المياه: عدد الأشخاص الحاصلين على مصادر مياه محسنة
3,373,369	458,109	السعة التخزينية للمياه المحسنة (متر مكعب)
1,893,182	54,080	السعة التخزينية للمياه غير المحسنة (متر مكعب)

من أجل الوصول إلى المؤشرات المذكورة في الجدول أعلاه، تطلب الأمر دعم الصندوق للمجتمعات المحلية في بناء 10,350 سقاية و14 خزناً عاماً مسقوفاً لحصاد مياه الأمطار و10 كرفانات، إضافة إلى مد 232 كم أنابيب وبناء 22 خزناً و18 منهلاً عاماً و7,122 توصيلة منزلية و20 وحدة ضخ.

واستمر قطاع المياه في تنفيذ المشاريع الممولة من عدة جهات مانحة. وفي نهاية العام، شارك القطاع في تنفيذ المشاريع الممولة من مشروع الاستجابة للأزمة الطارئة في اليمن باستخدام آلية النقد مقابل العمل في قطاع المياه، وتحديدًا في خزانات تجميع مياه الأمطار.



* التعريف الوطني للتغطية بالمياه في الريف هو «توفر 30 لتراً من مياه محسنة للفرد في اليوم بزمن جلب لا يزيد عن 30 دقيقة ذهاباً وإياباً طوال العام».



عودة النازحين إلى ذي مسنومة فور توفير مياه محسنة بتكلفة متدنية

في غضون سنوات قليلة، أجبر الجفاف عدة عائلات لترك ديارهم وممتلكاتهم وفروا من ذي مسنومة شرق محافظة البيضاء، بحثاً عن الماء للإبقاء على حياتهم وحياء مواشيهم. وقد بلغ الفقر بين القرويين إلى حد أنهم أصبحوا غير قادرين على تحمل شراء المياه بالوايتات والتي تجلب المياه من سد صغير بالقرب من القرية وذلك بسبب فقرهم الشديد نتيجة انعدام فرص الدخل وارتفاع سعر الوايتات الناتج عن ارتفاع أسعار الوقود. ومع ذلك فالمياه التي تباع بالوايتات نوعيتها متدنية كونها تجلب من بحيرة السد المعرضة لمختلف مصادر التلوث.

وقد تقدم أهالي ذي مسنومة بطلب إلى الصندوق لدعمهم في تنفيذ مشروع مياه وكالمعتاد، تم تطوير مشروع المياه وتصميمه بمشاركة كاملة من المجتمع. تم الاتفاق على أن يكون مصدر المياه بئر يدوية بالقرب من السد لضمان تغذيتها من بحيرة السد. وتشمل مكونات المشروع حفر بئر يدوية (مساهمة المجتمع)، مضخة مياه تعمل بالوقود، وخزان مياه، وشبكة توزيع وتوصيلات منزلية (مساهمة المجتمع). تم الانتهاء من تنفيذ الأعمال المدنية مع بداية الأزمة في حين تم فصل عقد وحدة الضخ لخصوصيته حتى الانتهاء من تنفيذ الأعمال المدنية. وتسببت الأزمة في النقص الحاد في الوقود وأسعاره الباهظة إلى حد أصبح الصندوق متردداً في المضي قدماً في اعتماد وحدة الضخ بالوقود أو استبدالها بوحدة ضخ بالطاقة الشمسية.

بعد التشاور مع المجتمع تم الوصول إلى اعتماد وحدة ضخ بالطاقة الشمسية. وقد تم تركيب المضخة الشمسية وتشغيلها، ووصلت المياه إلى الخزان بالكمية المطلوبة كما تم تصميمها.

وعبر عوض حسين، عضو لجنة المشروع التي شكلت حديثاً بقوله «عشرات الأسر النازحة عادت إلى ديارها بعد شهرين من الترحال والتعرض لمخاطر الحرب». ويضيف عوض أن تدخل الصندوق فاجأ القرويين بحلوله المبتكرة ومنافعه الاقتصادية والإنمائية على النحو التالي: النفقات التشغيلية متدنية بسبب إدخال النظام الشمسي، مما يكفل انخفاض تكلفة المياه بالنسبة للمستفيدين واستدامة المشروع. وقال عوض: «لا أحد منا اعتقد أن هذه التكنولوجيا الجديدة ستعمل لنا، ولكننا نرى الآن أن المياه وصلت إلى الخزان. وقال عبد القوي الضريبي أحد المستفيدين «إن ضخ المياه إلى الخزان باستخدام مضخة الديزل يستغرق 5 ساعات، ولكن مع الطاقة الشمسية كان أسرع بكثير وبدون أي تكلفة!»

وقد اختار المجتمع لجنة مكونة من 5 أشخاص لإدارة وتشغيل المشروع وضمان استدامته وتم تدريب أعضاء اللجنة على تشغيل وصيانة جميع عناصر المشروع بالإضافة إلى تدريبهم على الجوانب المالية والإدارية.

وقد حقق المشروع هدفاً إنمائياً آخر حيث أن سعر وحدة المياه يعادل 10% فقط من تكلفة وحدة المياه المشتراة من الوايتات، وبنوعية مياه أفضل. بلغ عدد المنازل التي ربطت بالمشروع 35 منزلاً. وتقوم اللجنة حالياً ببناء فصول لمحو الأمية من عائدات المشروع كما أنها تخطط لبيع المياه الزائدة عن احتياجات المنازل للمزارعين بهدف رفع عائدات المشروع.

كما تظهر ثمار المشروع الأخرى في عودة نحو 60 نازحاً، وإنهاء رحلات جلب المياه من قِبل النساء والأطفال، كما توفر الوقت الكافي للأطفال للعب والذهاب إلى المدارس.



قطاع الإصحاح البيئي

يهدف الصندوق من خلال هذا القطاع إلى توفير الصرف الصحي للتجمعات المستهدفة من خلال تنفيذ مشاريع مجاري، وتنفيذ حملات توعية تهدف إلى تغيير السلوك.

الإنجاز في مؤشرات قطاع الإصحاح البيئي.

المنجز		مؤشر النتائج
(2016 - 2011)	2016	
279,232	38,517	التغطية بالصرف الصحي: عدد الأشخاص الحاصلين على الصرف الصحي
896	164	عدد التجمعات الخالية من ظاهرة التبرز في العراء والتصرف المكشوف

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المخطط لها في المرحلة الرابعة، قام الصندوق بدعم السلطات والمجتمعات المحلية في تمديد شبكات مجاري بطول إجمالي 75 كم مع 346 غرفة تفتيش و289 توصيلة منزلية، إضافة إلى تنفيذ 350 حملة توعية صحية باستخدام منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع.

مجتمعات تقود جهود الصرف الصحي التام ضد الأوبئة

في زمن الحرب، ومع انعدام الخدمات الصحية الأساسية في معظم البلاد، تنفشي الأوبئة لتفتك بالصحة العامة للسكان دون استجابة مستدامة ولا تفاعل مجتمعي. خمس قرى (تضم 11 أسرة) هي فايز وقلعة مقدم وشراقي الحرف وبيت سعدالدين وحرف ثامر كانت ضمن مئات القرى اليمينية التي ظلت معظم منازلها طوال عقود بدون مرافق الصرف الصحي الآمن مثل الحمامات أو خزانات «بيارات» الصرف.

وكان سكان هذه القرى في مديرية الشغادرة (محافظة حجة) لا يدركون العلاقة بين تفشي الأوبئة مثل الكوليرا والاسهالات وغيرها وبين الصرف المكشوف خلف المنازل وعلى جنبات الطرق، وكيف ينتقل عبر الحشرات إلى غذائهم ومشربهم.

إزاء هذه البؤرة الإنسانية المتوطنة حيث لم تتوفر مرافق الصرف الصحي في 84% من منازلها، أفلح برنامج الصرف الصحي التام التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية في تشجيع المجتمع الذي قام بنفسه ببناء حمامات وبيارات صرف لينخفض هذا الرقم السليبي إلى 5% فقط خلال 6 أشهر دون أن يكلفه ذلك شيئاً واليسير من أموال المجتمع الذي استغل موارده المحلية.

وبدأ البرنامج تدخله عبر سلسلة من الجولات التوعوية في إحياء شعور المجتمع بكامل المسؤولية إزاء مكافحة الأوبئة المزمنة لديهم، ويوفروا قيمة الفاتورة الصحية والمنظر الحضاري لأحيائهم بالكثير من التعاضد المجتمعي. كما وفر ذلك الكثير من الحرج للنساء اللاتي كانت خصوصيتهن تتعرض للكثير من المخاطر خصوصاً أثناء الليل. يقول وليد ثامر «نجح البرنامج في تغيير سلوك القرويين تماماً بعد أن كان التبرز في العراء ثقافة مجتمعية سائدة. كان مجرد عرض الفريق لصورة مكبرة للذباب وأطرافها ممتلئة بالقذارة كفيلاً بأن تثير فهم المجتمع عن مدى خطورة الذباب بعد أن كان صديقاً دائماً للأسر والأطفال.»

أحد قادة المجتمع «خالد السباعي يشرح بان المجتمع بعد فهمه لمشكلاته ومع بداية تفشي وباء الكوليرا مؤخراً، تولى زمام معركته ضد هذه الأمراض «بعد حملات التوعية والاستفادة من البرنامج عن طرق بناء الحمامات بأقل التكاليف، اندفعت الأسر بروح الفريق الواحد لاجتثاث المشكلة من جذورها. فاشتغل الأهالي في بناء الحمامات والبيارات بأنفسهم. والذي كان يصطدم بأي صعوبة، نقوم بحلها معه والذي لم يقدر يشترى له مواشير كنا نجمع له قيمتها ثم نشترىها بشكل جماعي.»



الزراعة والتنمية الريفية



يُؤي الصندوق اهتماماً خاصاً للتنمية الريفية من أجل المساهمة في الحد من الفقر من خلال عدة تدخلات تهدف إلى تعزيز التقنيات المناسبة لزيادة الإنتاجية وتحسين دخل العاملين في الزراعة، لاسيما فقراء الريف، وتحسين نوعية وترشيد استهلاك المياه لأغراض الزراعة. ويسعى الصندوق أيضاً إلى بناء وتقوية قدرات المجتمعات الريفية من أجل الوصول إلى خدمات تنمية الثروة الحيوانية، فضلا عن التنسيق والتعاون مع السلطات المحلية والجهات المعنية وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية.



نقد الصندوق خلال العام العديد من الأنشطة الزراعية، وهي مشروع المياه لأغراض الزراعة، ومشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية، وبرنامج تربية النحل، والبرنامج التجريبي للدخار والإقراض في القرى.

التقدم في تحقيق مؤشرات قطاع الزراعة

المنجز		مؤشرات النتائج
2016 - 2011	2016	
3,827,680	141,662	السعة التخزينية للمياه لأغراض الزراعة والثروة الحيوانية (م ³)
998	-	إجمالي مساحة الأراضي المروية من مصادر المياه (هكتار)
318	-	إجمالي مساحة الأراضي والمدرجات التي أُعيد تأهيلها (هكتار)

المياه لأغراض الزراعة

لا تزال ثلاثة مشاريع قيد التنفيذ بتكلفة تقديرية تبلغ 845,500 دولار. ومن المتوقع أن يستفيد منها 7 آلاف مزارع وتروي مساحة إجمالية من أراضٍ تبلغ 102 هكتار. وقد وفر قطاع الزراعة والتنمية الريفية (حتى نهاية عام 2016) سعة تخزينية تراكمية للمياه يتجاوز إجماليها 3.8 مليون متر مكعب تستخدم لأغراض الزراعة ودعم الثروة الحيوانية. غير أن هنالك مؤشرين لا يزالان دون الهدف المحدد للمرحلة الرابعة بسبب شحة التمويل وحدوث مواجهات مسلحة في مواقع المشاريع.

البرنامج التجريبي للدخار والإقراض في القرى

تشمل الأنشطة الرئيسية لهذا البرنامج خلال العام إعداد حوالي 2,000 كتيب للدخار والإقراض لتوزيعها على مجموعات الدخار والإقراض التي تشكلت في مديريات طور الباحة والمضاربة والقيطة والمقاطرة (لحج)، فضلاً عن القيام بزيارات ميدانية إلى محافظات صنعاء والمحويت والحديدة وحجة، وذلك لمتابعة وإعادة تشييط هذه المجموعات. كما عقد الصندوق دورة تدريبية لتسع مجموعات مشكّلة حول المهارات الإدارية (طور الباحة، لحج).



إنشاء حظائر للحيوانات وتوفير فرص عمل للنازحين في حجة

نفذ الصندوق خلال عام 2016 عدداً من الزيارات الميدانية لمتابعة العمل بمنهجية النقد مقابل العمل، وتحديدًا في مجال تحسين وتطوير الظروف الإنتاجية للثروة الحيوانية في مديرية عبس بمحافظة حجة.

هذا المشروع يهدف إلى إتاحة فرص عمل للنازحين من مديرية حرض إلى مديرية عبس بسبب الحرب والأوضاع الراهنة... ويتمثل التدخل لهذا المشروع في إنشاء حظائر للثروة الحيوانية بعمالة من أبناء حرض النازحين. «كنت من قبل أن يتدخل الصندوق الاجتماعي للتنمية بهذا المشروع لا أجد عملية قطع البلك والطين والآن أنا اكتسبت مهنة القطع للبلك والطين».

هكذا بدأ إبراهيم هزام حديثه، وهو من أبناء مديرية حرض الذين نزحوا إلى مدينة عبس جراء الحرب. ويتابع بقوله: «وعلى الرغم من أن العمل كان بالمشروع لا يتجاوز الشهر إلا أنني والحمد لله الآن أجد هذه المهنة حتى إنني بدأت بإنشاء بيت لي من الطين هنا في عبس».

ويختتم إبراهيم قوله بالتأكيد على أنه «والى جانب المهنة التي اكتسبتها حصلت على مبلغ 75 ألف ريال أنت في وقت كنا بظروف صعبة فقمتم بشراء مواد تموينية للبيت سدت حاجتنا من الجوع واشترت أيضاً ملابس لأطفالي».



التدريب والدعم المؤسسي



تهدف التدخلات في قطاعي التدريب والدعم المؤسسي إلى تقديم الخدمات من خلال التدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لشركاء الصندوق من الاستشاريين، واللجان المجتمعية، وصغار المقاولين، والفنيين، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية... الخ، والذين ترتبط أنشطتهم بأهداف الصندوق المتمثلة في التنمية المحلية والتخفيف من الفقر.



يشتمل نشاط هذه الوحدة التنفيذية على قطاعي التدريب والدعم المؤسسي وبرنامج التدخل المتكامل. خلال عام 2016 وصل عدد مجالس تعاون القرى إلى 333 مجلساً. كما وفر الصندوق الاجتماعي للتنمية التدريب في إطار برنامج التمكين لـ 254 شخصاً من أعضاء السلطة المحلية، بالإضافة إلى تدريب حوالي 263 استشارياً.

التقدم في إنجاز مؤشرات بناء القدرات

المنجز		مؤشرات النتائج
2016 - 2011	2016	
4,316	333	عدد مجالس القرى النشطة
887	-	عدد الأشخاص المدربين في روافد، الطرق المشاركة في المتابعة والتقييم، التخطيط أو إدارة المعلومات الاستراتيجية مقسمة إلى:
702	-	ذكور
		إناث
5,122	254	عدد أعضاء السلطة المحلية المدربين ضمن برنامج التمكين
6,745	263	عدد الاستشاريين المدربين من قبل الصندوق
55	-	عدد المنظمات غير الحكومية المدعومة
50	-	عدد السلطات المحلية المدعومة
1,832	-	عدد لجان المستفيدين المشكّلة والمدرية

المجتمع وكذا تدريب وتفعيل مجالس تعاون القرى لتنفيذ مبادرات مجتمعية وتمتين التماسك الاجتماعي في أوساط المجتمعات.

وفي عام 2016، واصل القطاع تنفيذ أنشطة برنامج التمكين للتنمية المحلية لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود في وجه التحديات التي طرأت، وذلك من خلال تشكيل مجالس تعاون القرى وتدريبها، وتطوير خطط تعزيز القدرة على الصمود في القرى والتعافي على مستوى المديرية من خلال استحداث نهج للتكيف والصمود، وذلك للحد من مواطن الضعف والمساهمة في تحسين مستويات استقرار المجتمع المحلي (في المناطق المستهدفة) والحكم المحلي.

خلال المرحلة الرابعة تجاوز مؤشر الإنجاز لمجالس تعاون القرى النشطة ما كان مخططاً، واستمرت مجالس تعاون القرى تزاوُل أنشطتها أثناء الأزمة ولعبت دوراً ريادياً في مساعدة مجتمعاتها كميمنة لعدد كبير من المبادرات المجتمعية والأنشطة الإنسانية. وهذا يعكس الدليل القاطع عن مدى أهمية العمل مع مثل هذه المنظمات الأهلية في الظروف الصعبة.

وخلال العام، قام القطاع بتنفيذ مشاريعه في إطار خطة الاستجابة الطارئة للازمة، وذلك للمساهمة في زيادة نسبة توظيف الشباب من خلال عملهم في تيسير الخدمات الاجتماعية. ويحصل الشبان والشابات الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة على التدريب الذي يمكنهم من الحصول على الأسبقية في الانخراط في فرص عمل قصيرة في إطار تعبئة

التمكين من أجل التنمية المحلية

الخدمات الأساسية. ويتم جذب مجالس تعاون القرى لمثل هذه الأنشطة التشابكية على الأخص من أجل إعلاء شأن المسائل المجتمعية وإيصال أصوات المواطنين. كما يخلق ذلك في نفس الوقت مشاركة وتماسكاً اجتماعياً أكبر، ويعزز القيادة في المجتمع، ويُبقي على الوشائج الاجتماعية.

التمكين يدعم المجتمعات المحلية من خلال تنظيمها في شبكات وبرامج كمجالس تعاون قرى ولجان عزل تنمية. ومثل هذه الأنشطة المتساندة لمجالس تعاون القرى تسهم في توسيع معرفتها بالوضع الراهن وتزيد من التزامها للانخراط في التنمية المجتمعية والشؤون المتعلقة بتقديم

المبادرات الذاتية المنفذة من قبل مجالس تعاون القرى

والتعليم والصحة. ونظراً لقدراتها وتواجدها على مستوى القرية، قامت مجالس تعاون القرى بتسهيل 925 نشاطاً متعلقاً بالتدخلات الإنسانية مموله من قبل وكالات إنسانية ومنظمات غير حكومية دولية في 32 مديرية تتبع 14 محافظة وبتكلفة مالية قدرها 2.5 مليار ريال (يعادل 9.9 مليون دولار).

أثناء فترة التقرير تم تنفيذ 2,393 مبادرة ذاتية من قبل كل من مجالس تعاون القرى ولجان تنمية العزل في 42 مديرية تتبع 14 محافظة وبتكلفة إجمالية تقديرية بلغت 1.01 مليار ريال. ومجمل هذه المبادرات تم تمويلها وتنفيذها بالكامل بواسطة اللجان باستغلال مواردها المحلية المتوفرة - سواء مساهمات عينية أو نقدية. وتوزعت هذه المبادرات في قطاعات مختلفة شملت الطرق والمياه والصرف الصحي



المساهمة في تمويل مبادرات بنية مجتمعية تحتية ذات حجم صغير

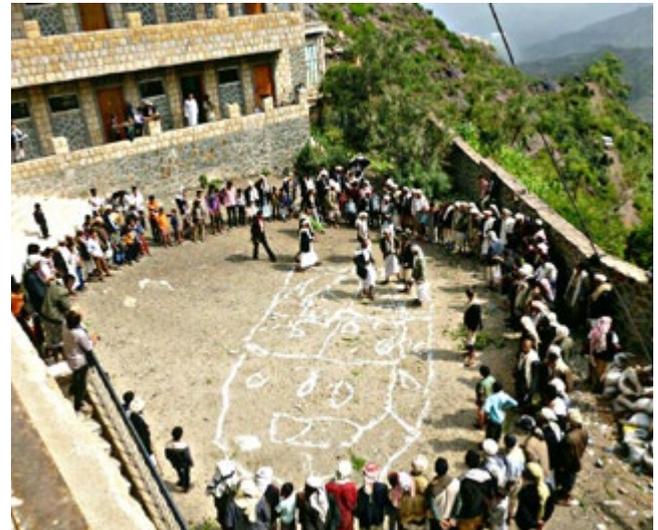
مساهمة المجتمع على الموارد المحلية المتاحة. وحتى ديسمبر 2016 أكمل برنامج التمكين تفعيل 30 مشروعاً جديداً صغير الحجم في مديرية خدير (محافظة تعز).

في إطار هذا النوع من المبادرات المجتمعية التي تحتاج لبعض الموارد من خارج المجتمع قام الصندوق باستثمار بعض الموارد لتتماشى مع مساهمة المجتمع (أغلبه مواد عينية)، بينما تركز

تمكين تشغيل الشباب من خلال مشروع التمكين المجتمعي

والشروع في الاعتماد على النفس من خلال المبادرات المجتمعية في مشاريع تخص أولوياتها بدءاً بتحديد المشروع وتدريب أخصائيين اجتماعيين شباب. ويتبع ذلك توقيع الشباب على عقود العمل وبدء العمل الميداني تحت إشراف استشاريي التمكين لتدريب المجتمعات ودعمه لتطوير خطط صمود لقراهم، وفي عام 2016 شرع برنامج التمكين في تشغيل 300 شاب لقيادة تمكين المجتمعات في 7 مديريات.

كجزء من مشاريع تشغيل الشباب يهدف برنامج التمكين إلى توفير فرص عمل مؤقتة للشباب لإضافة مجالس تعاون قري جديدة لشبكته المكونة من 4,500 مجلس تعاون قرية في 70 مديرية تتبع 14 محافظة في الجمهورية. وخطة هذا المشروع الجديد ستضمن تشغيل 2,000 شاب منهم (40% من الإناث) في 33 مشروعاً في 33 مديرية. وسيتولى الشباب حشد المجتمع في المناطق الريفية ومساعدة المواطنين على التعامل مع التحديات التي تواجههم



شعار التمكين تشعل 14 مبادرة لكسر العزلة عن "الموحل"

"كانت قريتنا في عزلة كاملة لأن جميع الطرق المؤدية لها كانت وعرة ولا يمكن العبور منها، الأمر الذي كان يمنح المنظمات غير الحكومية بل والزوار أيضاً من الوصول إليها. وكنا معزولين جدا وفي شديد المعاناة وخاصة في المواقف الطارئة وأثناء المرض. وكانت تكلفة النقل مرتفعة للغاية، وطول الطريق حوالي 3.5 كيلومتر.

وعليه، وبعد أن أصبح مجلس تعاون القرية الخاص بنا فعالاً، التقى بنا الفريق الاستشاري الخاص بالتمكين في إطار مشروع تعزيز الصمود الريفي في اليمن.

وقررنا عمل شيء لكسر هذه العزلة وأن نصبح أكثر فاعلية لكسر هذا الحاجز وإصلاح الطريق المؤدي إلى المديرية والتوقف عن الانتظار لكي يحدث ذلك من قبل الحكومة، بل أن ننفذ ذلك الآن بالاستعانة بمواردنا الذاتية.

وشرع مجلس تعاون القرية في إصلاح الطريق خطوة خطوة والبدء في حشد المواطنين، وكانت استجابتهم مثيرة للدهشة. وحمل كل فرد أدواته وقدم للعمل. وهكذا بدأنا في إصلاح الطريق. وبدأت الأمور تتغير ببطء، ولكن كان هناك تقدم. ونظرا لحماس المواطنين في العمل فقد زدنا من وتيرة جهودنا في إطار هذا المشروع الهام المعتمد على المبادرات الذاتية.

كما قمنا أيضاً بتنفيذ أنشطة أخرى ذات علاقة بالطريق بما في ذلك مبادرات لحمايتها من الأمطار الغزيرة من خلال سد أي تسرب وتحويله إلى اتجاه آخر.

وإجمالاً، فقد كانت هناك 14 مبادرة ذاتية خلال شهر ونصف منذ قدوم فريق التمكين لتفعيل مجلس تعاون القرية في أكتوبر 2016. وجميع هذه المبادرات تركزت في الطرق نظراً لتوفر العزيمة لدينا لجعل الوصول إلى قريتنا متاحاً. وهكذا أصبحت المركبات تصل إلى قريتنا بسهولة. وصارت تكلفة الوصول إلى المديرية رخيصة، وسوف يساعد ذلك في تسريع نقل الحالات الصحية الطارئة. علماً بأن إجمالي عدد السكان في القرية 574 نسمة، إضافة إلى 5 قرى أخرى عدد سكانها يبلغ حوالي 4000 نسمة سوف يستفيدون أيضاً من هذا الطريق. وقد شارك أكثر من 100 شخص في هذا العمل الطوعي. وبدأت المبادرة خلال الربع الثالث من عام 2016 واستمرت حتى ديسمبر 2016 نظراً لطول الطريق".

(قرية الموحل، مديرية بني قيس، محافظة حجة)

التمكين يبني رأس المال البشري للمجتمعات الريفية ويزيد من صمودها

"سكان قرية انتظروا طويلاً للعون الإغاثي كي يتمكنوا من سد احتياجاتهم الأساسية التي تعاضمت بشكل حاد نظراً لتأثيرات الحرب القائمة، وكذا الزيادة في تدفق النازحين. وقد اعترتنا الدهشة حين كانت فرق الصندوق الاجتماعي للتنمية تجمعنا في الأماكن العامة للقرى وتقول لنا بأنه عوضاً عن الانتظار، على الجميع أن يتحركوا لمساعدة أنفسهم بشكل أسرع وأفضل. وبعد مرور 6 أشهر فقط كنا قد قمنا بتأسيس 144 مجلس تعاون قرية ونفذنا 30 مشروعاً مستداماً يستفيد منها حوالي 21,000 نسمة وبتكلفة إجمالية قدرها 34 مليون ريال، بلغت مساهمة المجتمع العينية فيها 21 مليون ريال (61%) وباقي المبلغ دفعه الصندوق". كان هذا ملخصاً سرده أحد أعضاء عزلة خدير البدو الواقعة قريباً من مناطق النزاع في تعز.

نفذ الصندوق جميع مشاريعه اعتماداً على مساهمة المجتمع خلال جميع مراحلها، ووضعاً في الحسبان ضمان الاستفادة والاستمرارية وجودة التشغيل والصيانة. واعتمد الصندوق بشكل رئيسي على إطلاق برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية، والذي يهدف إلى تمكين الدور التنموي للأطر المجتمعية الريفية وتشجيع المبادرات الذاتية للمجتمعات المحلية، والتي تنفذها مجالس تعاون القرى ولجان تنمية العزل. وقد عملت هذه المبادرات على زيادة صمود هذه المجتمعات، وساعدتها على التكيف مع تأثير النزاع القائم.

وشملت المبادرات 11 مشروعاً صغيراً لإمدادات المياه، وإنشاء عيادتين صحيتين، وشق ورصف 5 طرق ريفية، وبناء فصول دراسية إضافية في 6 مدارس، وإنشاء 5 قنوات ري، وتشديد مبنى لمجلس تعاون قروي... بالإضافة إلى التوعية الصحية وصيانة الطرق وجمع وتوزيع الكتب المدرسية، وإزالة النباتات الضارة. كما تم تنفيذ 12 دورة تدريبية مختلفة استفاد منها 410 أشخاص (88% منهم من النساء). وفي إطار برنامج التمكين، تمكن القرويون من انتخاب 95 من الذكور و90 من الإناث للقيام بتسيير مجالس تعاون القرى، وقام الصندوق بتدريبهم لتطوير خطط تنموية للسنوات الخمس القادمة على مستوى القرى والمديريات.

وكانت دمنة خدير إحدى المديريات التسع المتضررة في محافظة تعز بما في ذلك المسراخ، المخا، المعافر، الروثة، حيفان، المواسط، سامع، والشمايتين. وفي جميع هذه المديريات ساهم برنامج التمكين في تأسيس 700 مجلس تعاون قرية، وعمل مع 8,500 عضو في هذه المجالس، نصف عددهم من النساء. ونفذت هذه المجالس ما مجموعه 2,500 مبادرة.

وشهدت مبادرات المجتمع مشاركة فاعلة للنساء في كل مكونات المشاريع. وقبول المجتمع بدور النساء شجعهن على الاستفادة من مثل هذه التدخلات. ومن ضمن الشواهد الأخرى أيضاً، استفادة حوالي 264 امرأة من 7 دورات تدريبية وانتهت بقيام معظمهن بإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.



التراث الثقافي



تساهم تدخلات قطاع التراث الثقافي في الجهود الوطنية للحفاظ على التراث الثقافي الغني والمتنوع للبلد من خلال الحفاظ على الأصول الثقافية الملموسة وغير الملموسة التي تتمتع بقيمة أثرية وتاريخية وفنية عالية. إلى جانب كون هذه التدخلات تسهم بشكل واضح في بناء القدرات الوطنية بما في ذلك الحفاظ على الحرف والمهن اليدوية التقليدية بمختلف أنواعها.





خلال عام 2016، قدمت الوحدة بتوفير التدريب ل66 من الأساتذة (المعلمين) و35 من المهنيين الذين يشملون المهندسين والآثاريين.

المنجز		نتائج المؤشرات
2011-2016	2016	
516	66	تدريب معلمين / اكتسبوا مهارات
230	35	مهنيون مدربون واكتسبوا مهارات (مهندسون معماريون، مختصو آثار ومهندسون)
40	-	عدد المواقع أو الآثار التي تم توثيقها والحفاظ عليها



أقدم محراب لجامع الأشاعرة المكتشف من قبل فرق الصندوق في 2016

ترميم وصيانة الجامع الكبير في صنعاء (المرحلة الخامسة)

تواصلت أعمال ترميم الجامع خلال عام 2016 على الرغم من الظروف والأوضاع السياسية والأمنية الصعبة... وبالتالي، فإن استمرار العمل في هذا المشروع بحد ذاته يُعتبر قصة نجاح تستحق الذكر.

وبهذا الصدد فقد جرى العمل على إعادة ترتيب الأولويات مع تكييف أوقات وقوة العمل وفق تطور وتغير المعطيات الأمنية والمالية... وبالتالي تم حصر العمل ضمن الأنشطة المفتوحة فقط لسهولة العمل فيها أو إيقافها (إذا ما لزم الأمر) وبشكل آمن. وبالتزامن مع ذلك، حرص الصندوق على ألا يتم فتح أي عمل إلا إذا كان الصندوق واثقاً في قدرته على السيطرة عليه وإنهائه بالسرعة المطلوبة.

وقد شملت أنشطة العام أعمال التنقيب، والمجسات، والكشف الإنشائي، وأعمال التوثيق المعماري، وترميم السقف الخشي المزخرف، وأعمال القضاض، فضلاً عن أعمال أخرى.



برنامج الأشغال كثيفة العمالة



يستهدف برنامج الأشغال كثيفة العمالة المجتمعات المحلية الفقيرة، ويهدف إلى استفادة هذه المجتمعات بطريقة مزدوجة من حيث توفير الدخل من أجور العمل في مشاريع البرنامج لحماية الأسر الفقيرة ضد الصدمات، وتوفير الأصول المجتمعية التي من شأنها أن تولد منافع مستقبلية. وَيُنْدَرَجُ في إطار الأشغال كثيفة العمالة برنامج النقد مقابل العمل، وقطاع الطرق. ونظراً للأوضاع التي تعيشها بلادنا حالياً، فقد تم التوسع في نطاق الاستهداف لتشمل تجمعات النازحين والمناطق المتأثرة بالصراع بصورة مباشرة.



برنامج النقد مقابل العمل

المؤقتة قصيرة المدى 93,360 ، منهم 17.6 في الريف، وعدد المستفيدين غير المباشرين 23,340 ... إضافة إلى انه قد تولدت 1.2 مليون فرصة عمل، كما بلغ إجمالي الأراضي الزراعية التي تم تأهيلها 138 هكتاراً.

بلغ العدد التراكمي للمشاريع التي تم الموافقة عليها خلال المرحلة الرابعة 719 مشروعاً بتكلفة تقديرية 161 مليون دولار، منها 112 مشروعاً تحت التنفيذ بتكلفة تقديرية 22 مليون دولار. وحتى شهر ديسمبر 2016 ولدت 12 مليون فرصة عمل، واستفاد مليون شخص استفادة مباشرة من التحويلات النقدية.

على أن العمل لم يبدأ بعد في تنفيذ أنشطة البرنامج طويل المدى (كما يوضح الجدول أدناه)، ولا يُنظر إليها حالياً على أنها ذات أولوية بسبب حالة الطوارئ في البلد، فنتيجة للتدهور الاقتصادي، أصبح عدد كبير من الناس يعاني من الفقر ويحتاج لمساعدة فورية.

تستهدف مشاريع النقد مقابل العمل المناطق الريفية شديدة الفقر، وتجمعات العمالة غير الماهرة في المناطق الحضرية، وذلك لتوفير فرص عمل مؤقتة للفقراء في المناطق الفقيرة المتأثرة بالأزمات ولصدمات الاقتصادية والتغيرات المناخية كالجفاف وارتفاع أسعار الغذاء والبطالة... حيث يعمل البرنامج مع المجتمع المستفيد بشكل مباشر في كافة مراحل المشروع في الأنشطة التي يقرر المجتمع أهميتها لخدمته. وعادة ما تكون هذه المشاريع ذات تقنية بسيطة وعمالة كثيفة لا تقل نسبة الأجر فيها عن 60% من الكلفة الإجمالية للمشاريع.

ومنذ عام 2016، فإنَّ الاستهداف في إطار هذا البرنامج يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية لأكثر المجتمعات والجماعات تضراً جراء النزاع المسلح، بمن في ذلك النازحون والمجتمعات المحلية الأكثر تأثراً بنقص الغذاء.

خلال عام 2016 بلغ عدد المستفيدين المباشرين من المشاريع

المنجز		مؤشرات النتائج	
2016-2011	2016		
725,617	76,905	ريف	عدد المستفيدين المباشرين من المشاريع قصيرة الأجل (في الريف والحضر)
426,026	16,455	حضر	
1,151,643	93,360	الإجمالي	
10,227,388	1,217,048	ريف	عدد أيام العمل الناجمة عن تنفيذ مشاريع قصيرة الأجل (في الريف والحضر)
1,865,763	12,501	حضر	
12,093,151	1,229,549	الإجمالي	
287,910	23,340		عدد المستفيدين غير المباشرين من المشاريع قصيرة الأجل (أصول المعيشة المجتمعية)
4,579	138		مساحة الأراضي والمدرجات الزراعية التي تمت حمايتها واستصلاحها (هكتار)
0.70	0.70		نسبة الموارد المالية التي تم دفعها كأجور

المتضررة، حيث أن هذه القطاعات تنفذ أنشطة مماثلة لتلك التي يقوم بها برنامج النقد مقابل العمل، حيث تم تعديل أسلوب تنفيذ المشاريع في تلك القطاعات ليتخذ نفس مسار وآلية التنفيذ التي يتبعها البرنامج.

مشاركة المرأة

تحسنت مشاركة المرأة في تنفيذ أنشطة البرنامج، كما أنها تستلم مستحقاتها مباشرة، حيث قد تم وضع 30% كنسبة لمشاركة المرأة ويتم رصد ومتابعة هذا الأمر. كما أن البرنامج يقدم تسهيلات للنساء عن طريق اختيار أعمال تتلاءم معهن، وكذا الحرص على أن يكون موقع المشروع بالقرب من منازلهن.

لقد أصبح هذا البرنامج أكبر متلقٍ لتمويلات المانحين، حيث تمثل التحويلات النقدية لتصل إلى أيدي أكثر المستفيدين معاناً من انعدام الأمن الغذائي من أولويات الصندوق الاجتماعي. وأتاح التمويل الجديد المقدم من البنك الدولي (من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والحكومة الألمانية (من خلال بنك إعادة الإعمار الألماني) ووزارة التنمية الدولية البريطانية... أتاح الفرصة لتوسيع نطاق التدخلات، وإضافة فئات جديدة من المستفيدين مثل الشباب المتعلمين في إطار خدمات التغذية والمبادرات المجتمعية التي يقودها الشباب. وتشارك قطاعات المياه والزراعة والطرق والتراث الثقافي بالصندوق في تنفيذ برنامج الاستجابة الطارئة للآزمة، وذلك لتوسيع نطاق التنفيذ ومدى الوصول للمجتمعات

الإيواء والصرف الصحي... خدمات تعزز الكرامة وتحمي خصوصيات النازحات

كانت ليلى حقلي تجد متعة في مسامرة ذكرياتها وتجديد آمال العودة المعلقة كلما وضعت رأسها على مخدة النوم، بعد أن وفر لها سقف وجدران الكوخ مساحة من الحماية والحرية في الانفراد بخصوصيات النساء. في الصباح، ترى ليلى الحمام الطيني لتتذكر مباشرةً أسابيع المعاناة: "كان أول لما أمرض يسحبوني سحب لما الهيجة (مكان مرتفع بعيد) أقضي الحاجة هناك. الآن تروح النسوان الحمام في أي وقت وكرامتها مستورة وروحها مجبورة."

وتعبر ليلى عن فرحة أقرانها النازحات بالحمامات والأكواخ التي مولها الصندوق الاجتماعي للتنمية لأسهرهن في غرب مستباء بحجة، بعدما كان النازحون يتسابقون على الإقامة تحت ظل شجرة تخفف عنهم وطأة الحر الشديد والشمس نهاراً بينما تعاني النساء معظم ساعات النهار الحارة بملابسهن السوداء ولثام الرأس والوجه خوفاً أن يسترق أحد النظر.

إلى ذلك، وصفت النازحة شوعية رسام وضع النساء والفتيات ضمن هذه الأسر التي نزحت من مناطق الحرب بمحافظة صعدة وغرب حجة إلى المنطقة. «هرينا من حصار الحرب ووصلنا هنا في حصار ثاني معذيين ومهتائين. المنطقة جرداء مفيش فيها أشجار وكنا، عزمك الله، يحاصرنا البول لما الليل تتجمع أنا والبنات من الأسر الذي جنبنا ونروح نقضي حاجتنا وكل واحدة تحرس واحدة بسبب الخوف يتكشف أو يتهجم علينا أحد.» وتضيف عن عجز أسرتها عن إيجاد مأوى يحميها من المناخ القاسي «عملنا لنا خداريش عيدان وطرايبيل (مأوى عشوائي من سيقان النبات والقماش) ما منها فايذة بين المطر ومشمس ومغبار. كنا وقت المطر نهرب عيالنا عند أهل المنطقة.

يسعى المشروع إلى أن يعوض أدنى ما فقدته النازحون من استقرار واطمئنان بعد أن دمرت الحرب ديارهم ومصادر دخلهم وشعروا بأن التشرد مس كرامتهم وهم يبحثون عن الأمان بحياتهم وصغارهم. وهنا يحكي (شوعي عتين) عن تجربة أسرته ومجتمعها من صعدة "تنقلنا من مكان إلى مكان وكل ما نستقر يوصل الحرب والقصف فيها، ونهرب حتى وصلنا مستباء. ماعد معانا فلوس نستأجر بها، تركنا بيوتنا وفراشنا وما أخذنا إلا كيس دقيق وفرش، الحمد لله أن نجينا بأرواحنا بعدما تحطمت كل قرينتنا من السماء والأرض."

في مواجهة تلك المأساة، انطلق برنامج النقد مقابل العمل الممول من البنك الدولي عبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سبيل حماية 257 أسرة في قرى الحمراء وكداقة والجهينية بغرب مستبأ لتوفير 19,761 فرصة عمل لهم (7,503 للنساء) مقابل أجر مالي ولمدة ستة أشهر. وبهذا بنت الأسر النازحة لنفسها 251 كوفاً طينياً تكفي أفرادها و45 حماماً عاماً وبيارة تصريف صحي آمنة وستة حمامات عامة للمجتمع المضيف الذي قبل ببناء هذه المرافق على أرضه.

اليوم تشعر غيرة شوعي بالأمان والاستقرار، "لما وصلنا كان وضعنا مبهدل وحصلت أشياء نخجل نتكلم عليها. وبعدها اشتغلنا مع امصندوق في بيوتنا والحمامات وسلموا لنا أجور العمل، اشترينا لنا بها نغرة لمبيت.. دقيق ورز وسنكر (سكر) وكل مواعين امبيت."



قطاع الطرق

ونظراً للتشتت السكاني والجغرافي الكبير التي تعاني منه بلادنا. حيث يتوزع السكان على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني و3,426 منطقة حضرية. يأتي الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الطريق الريفية في ربط تلك التجمعات -خاصة النائية منها- بالمناطق الحضرية، وبما يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحة، والتعليمية، والسلع الغذائية الأساسية) وكسر حاجز العزلة والفقر في تلك المناطق، بالإضافة إلى تعزيز المقومات الاقتصادية عن طريق تسهيل نقل المنتجات الزراعية، وتخفيض كلفة النقل.

2016-2011	2016	مؤشر النتائج
1,306	138	إجمالي طول الطرق المحسنة بالكيلومتر

الطرق الريفية

بلغ الإجمالي التراكمي لطول الطرق الريفية المحمية والمحسنة 1,306 كيلومترات، كما تم إنشاء 138 كيلومتراً خلال عام 2016.

رصيف الطرق

بلغ العدد التراكمي خلال المرحلة الرابعة لأيام العمل للمشاريع المنجزة وتحت التنفيذ 672,293 يوم عمل، كما وصل المشاريع تحت التنفيذ حتى نهاية عام 2016 إلى 84 مشروعاً بتكلفة تقديرية 26.6 مليون دولار. وقد توقفت كثير من المشاريع بسبب توقف التمويل.



تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر



يساعد قطاع تنمية المنشآت الصغيرة الأصغر في الحد من البطالة ورفع مستويات المعيشة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض من خلال تحسين المهارات وتوفير الخدمات المالية وغير المالية لمؤسسات التمويل الصغير والأصغر.





السلبية جراء الأزمة التي لا زال يمر بها البلد، قام الصندوق متمثلاً بوحدة تنمية المنشآت بعدد من المبادرات الجديدة والمبتكرة مثل إنشاء صندوق تكافل لتعويض عملاء برامج ومؤسسات التمويل الأصغر المتضررين من الحرب، وكذلك برنامج ضمان التمويلات والذي سيقوم بالمساهمة في تغطية المخاطر المتعلقة بالقروض الريفية والمبتدئة والشبابية.

رغم الظروف الصعبة التي مرت بها البرامج والمؤسسات خلال 2016، إلا أنها استمرت في الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق الاجتماعي، حيث استطاعت تسديد جميع الأقساط التي عليها حيث بلغت 593.3 مليون ريال تقريباً (ما يعادل حوالي 2.4 مليون دولار).

والتدريبية، وبنك الأمل للتمويل الأصغر لدعم مشروع إدخال القروض الصغيرة، ومنحة للجهاز المركزي للإحصاء لدعم مشروع مسح القوى العاملة في مجال التمويل الصغير والأصغر. بالإضافة إلى ما ورد، تم تقديم منح لعدد من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر لمساعدتها في تغطية خسائرها التشغيلية والخسائر الناتجة عن تكوين مخصص خسارة القروض بسبب ما تكبدت من عجز مالي ناتج عن الحرب بلغت منح تغطية الخسائر بالمجمل حوالي 181.3 مليون ريال.

هذا وقد بلغ إجمالي المنح المقدمة من قبل الصندوق للبرامج والمؤسسات الشريكة له سواءً كانت مالية أو غير مالية 854.11 مليون ريال (حوالي 3.42 مليون دولار).

رغم تحسن الوضع الأمني باليمن نسبياً إلا أن تدهور الوضع الاقتصادي استمر خلال 2016، حيث شهد انخفاضاً ملحوظاً في قيمة العملة اليمنية وتدهور الأوضاع المعيشية لدى عامة الناس بسبب توقف المرتبات لأشهر عديدة ابتداءً من شهر أغسطس وارتفاع مستمر للأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لدى عامة الناس بحسب تقارير الأمم المتحدة.

ورغم الظروف الراهنة، استمرت الوحدة خلال عام 2016 في تنفيذ الخطة السنوية التي ركزت على تنفيذ مشاريع نوعية مثل مشروع الحياة الكريمة والذي لقي ترحيباً قوياً من قبل جهات التمويل الصغير والأصغر. ويهدف تنشيط وإحياء قطاع التمويل الصغير والأصغر باليمن ومساعدته على الاستمرار والنمو وتجاوز الآثار

المنح والتمويلات

ونتيجة لاستمرار طلب أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر على الخدمات المالية وغير المالية استمر الصندوق خلال عام 2016 بتمويل محافظ قروض برنامج حزموت للتمويل الأصغر، المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي، وبرنامج الاتحاد للتمويل الأصغر، حيث بلغ إجمالي هذه التمويلات حوالي 879.4 مليون ريال (قرابة 3.52 مليون دولار).

كذلك أستمروا الصندوق بتقديم المنح لكل من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر حيث حصلت الوكالة على ما يقرب من 625.7 مليون ريال ذهب معظمها لتمويل مشاريعها، وشبكة اليمن للتمويل الأصغر لتغطية نفقاتها التشغيلية وأنشطتها الفنية

ملخص منح وتمويلات الوحدة خلال 2016

م	المؤسسة / البرنامج	مبلغ التمويلات / ريال	مبلغ التمويلات / المعادل بالدولار	مبلغ المنح النقدية / بالريال	مبلغ المنح / المعادل بالدولار
1	برنامج حزموت للتمويل الأصغر	100,000,000	400,000	21,392,100	85,568
2	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	400,000,000	1,600,000	57,532,761	230,131
3	برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	350,000,000	1,400,000	15,779,363	63,118
5	برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر	29,400,000	117,600	0	0
6	برنامج نماء للتمويل الأصغر	0	0	50,000,000	200,400
7	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	0	0	50,000,000	200,000
8	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	0	0	625,684,996.80	2,502,740
9	شبكة اليمن للتمويل الأصغر	0	0	24,055,107	96,220
10	مشروع مسح القوى العاملة للمشاريع الصغيرة والأصغر (الجهاز المركزي للإحصاء)	0	0	3,310,730	13,243
11	بنك الأمل للتمويل الأصغر	0	0	6,250,000	25,000
	الإجمالي	879,400,000	3,517,600	854,105,058	3,416,420

إعادة جدولة القروض لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر

نظراً للخسائر التي تعرضت لها مؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر (شركة الأوائل، المؤسسة الوطنية، مؤسسة نماء، مؤسسة عدن، برنامج أزال، برنامج الاتحاد، برنامج حزموت) بسبب الظروف والأوضاع السياسية والأمنية المضطربة، فقد توقف الإقراض لعدة أشهر وإغلاق عدد من فروعها وارتفاع المتأخرات لدى العملاء وعدم قدرتهم على سداد أقساطهم. وقام الصندوق بإبرام عدة اتفاقيات تتعلق بإعادة جدولة القروض مع كل من

برامج أزال وحزموت والاتحاد ومؤسستي عدن والوطنية وشركة الأوائل للتمويل الأصغر. ومن المتوقع أن تساهم مثل هذا الإجراءات في التخفيف من الأعباء المالية التي تواجه تلك الجهات وتحفيزها على التوسع والانتشار، كما قام الصندوق بإعفاءها من رسوم تمويلاته لعامي 2015 و2016، وقد بلغ إجمالي الإعفاءات قرابة 261.5 مليون ريال، كذلك إعادة جدولة سداد أقساطها لمدة عامين بدءاً من عام 2018.



برنامج ضمان التمويل

مسؤولي ضمان. هذا وقد تم خلال السنة تطوير العديد من الآليات واللوائح الداخلية للبرنامج مثل دليل العمليات والدليل المحاسبي ونظام القروض الآلي. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة التنفيذية التجريبية في ضمان التمويل خلال الربع الثاني لعام 2017.

بادرت الوحدة بتأسيس هذا البرنامج الجديد خلال العام 2016 من أجل المساهمة في دعم قطاع التمويل الصغير والأصغر حيث من المتوقع أن يتم من خلاله ضمان قروض البرامج الريفية والشبابية والمبتدئة لأصحاب الأنشطة الصغيرة والأصغر منا ليس لديهم المقدرة على توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض البرامج والمؤسسات. وفي هذا الإطار فقد تم تعيين مدير تنفيذي واختيار

أنشطة أخرى

الطاقات البديلة (خاصة الشمسية) من قبل المقترضين من البرامج والمؤسسات. سبقت هذه المبادرة ورشة تعريفية وتحضيرية ضمت فريق الخبراء وممثلين عن الصندوق الاجتماعي للتنمية وبنوك وبرامج ومؤسسات التمويل الصغير الأصغر الشريكة.

قام فريق من شركة LFS الألمانية الاستشارية بإجراء دراسة حول مدى إمكانية إدخال الطاقة البديلة للمستفيدين من برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر في اليمن خلال أبريل - مايو 2016 وبتمويل من الحكومة الألمانية/بنك التنمية الألماني (KfW). كان الهدف من الدراسة التأكد من مدى الطلب المحتمل على

الزيارات الميدانية

المنشآت، وشبكة اليمن للتمويل الأصغر. كما قام فريق من الوحدة بزيارة كل من الحديدة والمحويت لمعرفة مدى الجدوى من إنشاء مشروع مجاميع الإقراض والادخار في القرى، وللتعرف على عينات من الفئات المحتمل استهدافها.

قام أعضاء من الوحدة بزيارات متابعة ميدانية لعدد من البرامج والمؤسسات للاطلاع على سير أعمالها ومعرفة متطلباتها التمويلية والفنية والتدريبية، وبغرض مناقشة الجوانب الإدارية فيها. ضمت هذه الجهات كلاً من مؤسسة عدن، وبرنامج أزال، ووكالة تنمية

البرامج والمؤسسات والبنوك الشريكة

مليار ريال في نهاية 2015 إلى 6,9 مليار ريال في نهاية 2016، أنخفض عدد العملاء النشطين من 93,199 عميل وعمليات نشطين في نهاية 2015 إلى 90,416 فقط، كما ارتفعت نسبة المحفظة في خطر مع نهاية 2016م إلى 61% بالمقارنة في نهاية 2015م والتي كانت 41.4% فقط. هذا وقد انخفضت المحفظة في خطر إلى أدنى مستوى لها بعد اندلاع الحرب إلى 33% في مايو 2016م. ومن جهة أخرى ونظراً لظروف الحرب القائمة ارتفع عدد المدخرين النشطين من 509,590 في 2016 مقارنة بـ 622,673 شخصاً في 2015 مما يعكس الاتجاه العام لدى فئات واسعة من المجتمع نحو الادخار لمواجهة الظروف الصعبة المحتملة في المستقبل.

استمرت البرامج والمؤسسات والبنوك العاملة بالقطاع خلال العام في تحصيل القروض المتأخرة والعمل على الحفاظ على الإنتاجية بقدر المستطاع، والحفاظ على موظفيها، وإدخال منتجات إقراض تتماشى مع متطلبات المرحلة (خاصة فيما يتعلق بالطاقات البديلة والقروض الزراعية وتلك المتعلقة بالإنتاج الغذائي)، وبالإضافة إلى الاستمرار في الحصول على تمويلات جديدة من الصندوق الاجتماعي للتنمية. ورغم تحسن الظروف الأمنية نوعاً ما، إلا أن معظم تلك المكاسب التي حققتها البرامج والمؤسسات في النصف الأول من عام 2016 تلاشت، وعادت المؤشرات الرئيسية لديها في التدهور مجدداً في النصف الثاني من 2016 بسبب أزمة السيولة والمرتبات في اليمن. فبينما ارتفعت محفظة القروض القائمة قليلاً من 6.7

شبكة اليمن للتمويل الأصغر

على صعيد الدورات التدريبية، أقامت الشبكة خلال الفترة 14-17 نوفمبر 2016 دورة تدريبية في إعداد مقترح المشاريع، ودورة أخرى خلال الفترة 20-27 نوفمبر 2016 في التحليل المالي بالتمويل الصغير والأصغر وفق هيكلية SEEP، وحضر الدورتين مشاركون من البرامج والمؤسسات والبنوك العاملة بالتمويل الصغير والأصغر ومن وحدة تنمية المنشآت. وقد ألقى دورة التحليل المالي المراجع الداخلي لوحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. على الصعيد الداخلي قامت الجمعية العامة للشبكة بعقد اجتماع لها لتناول أوضاع الشبكة وأعمالها وتوجهاتها المستقبلية في ظل الأوضاع التي تشهدها البلد. وكذلك تم تعيين مجلس إدارة جديد، وعقد اللقاء السنوي الدوري لأعضاء الشبكة.

قامت الوحدة بتمويل شبكة اليمن للتمويل الأصغر لتنفيذ عدد من الأنشطة خلال العام مثل الدراسات الميدانية وورش العمل والدورات التدريبية. فعلى صعيد البحوث والدراسات، قامت الشبكة بتطوير منتج التأجير التمويلي لأصحاب الأنشطة الصغيرة والأصغر بناءً على معطيات من الواقع العملي وإجراء عدد من الحلقات النقاشية حولها في شهر مارس وأخرى في أغسطس. وخلال الربع الأول ذاته بدأت الشبكة بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المعرفة المهنية والقراءة (VOLIP) والذي تمثل مرحلة التدريب وبناء القدرات للمستهدفين حول المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.





وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

لمالكات المشاريع وهي مشاريع ممولة ضمن تمويل المرحلة الرابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية. تضمنت تلك المشاريع ثلاثة أنشطة ريادية ومشروع لتطوير سلاسل القيم (VCD) وخدمات تنمية الأعمال (BDS). وأضيفت إلى مشاريع الوكالة ثلاثة مشاريع جديدة (مشروعان منها في تطوير سلاسل القيم ومشروع في زيادة الأعمال).

عملت الوكالة على تنفيذ عدة أنشطة مدفوعة بجهود ذاتية من ضباط المشاريع كانت أهمها فعالية «ريادي السبت» في بداية العام استهدف ثلاث محافظات رئيسية، إضافةً إلى نشاط برنامج «طموحي» في محافظة عدن، والذي هدف إلى رفع قدرة الشباب. وتبع النشاط فعالية «فنجان ريادة» الذي صادف أسبوع الريادة في العالم ليستهدف فئة الشباب ويستضيف حلقات نقاشية أثناء الفعالية. كما تم تنفيذ مشروع «الإرشاد عبر النت» بشراكة مع مؤسسة (Cherie Blair) والذي استهدف السيدات مالكات المشاريع وإرشادهن نحو تحقيق نجاح أكبر في مشاريعهن.

اهم نتائج المراقبة والتقييم: اهتمت الوكالة بتحسين مستوى الأمن الغذائي في ظل ظروف استمرار تدهور إنتاج الغذاء وانعدام الدخل. لذلك، قامت الوكالة خلال عام 2016 بعمل تقييم سريع على عدد من المزارعين لمعرفة أثر تدخلاتها في مزارعهم (التي بلغت 127 تدخلاً في الوصول للأهداف المرسومة لها. وكانت أهم نتائج المسح رفد الاقتصاد الزراعي خلال العام بأكثر من مليون دولار وتوسع الأراضي الزراعية إلى أكثر من 128 هكتاراً زادت الإنتاج في مناطق تدخلاتها إلى أكثر من 230% مقارنة عما قبل، وحققت أرباحاً بنحو 1500%. في المقابل، عملت تلك المشاريع التي قدمت الكثير من الحلول التقنية والابتكارية على خفض كمية المياه المستخدمة لأكثر من 70% وأكثر من 60% من الوقود المستخدم في الإنتاج، ليقود كل ذلك إلى انخفاض 50% من إجمالي التكاليف.

وفي ظل الحرص على تجويد الخدمات الصحية وإدراج الدخل، استطاعت الوكالة من خلال تقييم منفصل، رفع القدرات الإدارية لقابلات المجتمع العاملات في القطاع الصحي، مما عمل على تحسين وزيادة أدائهن وتجويد خدماتهن. واستطاعت المتدربات رفع مستوى تقديم خدماتهن إلى 73,440 مريضاً خلال عام 2016.

وقد دربت الوكالة 135 قابلة و127 موظفة في القطاع الصحي و35 سيدة مالكة لأعمال خاصة بهن. وقد ارتفع عددهن بمقدار 71% بعد اكتسابهن المهارات ومعرفة طرق تسويق خدماتهن للوصول لأكثر عدد من الأسر المحيطة بهن وتحسين جودة خدماتهن للمجتمع، وبالتالي زاد عدد زبائن وارتفعت أرباحهن إلى 82% بعد تنظيم عملهن العشوائي ومعرفة طرق إدارة المصروفات الثابتة والمتغيرة وعالجن نقاط الضعف في إدارة مشاريعهن ووسائل كسب رضى زبائنهن.

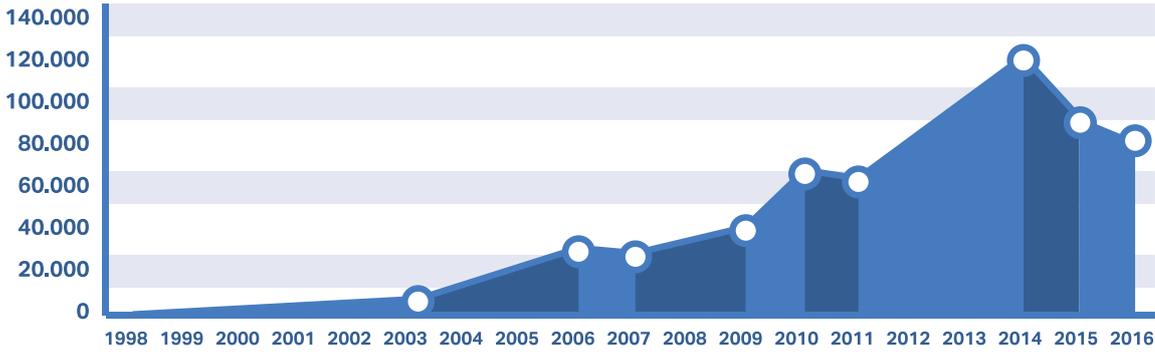
منذ عام 2015 أثبتت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر قدرتها على الاستمرار في عملها وتكييف تدخلاتها مع بيئة العمل التنموي والاقتصادي خلال فترة الصراع. واستمر عمل الوكالة خلال عام 2016 بتوجهات لتنمية القطاع الخاص وبناء قدرات الشباب كان شعارها الإبداع في استخدام الوسائل وتنويع طرق التدخلات. وتركت الوكالة بذلك بصمة خاصة دعمتها لمواصلة عملها من أجل الوصول لأكثر عدد ممكن من المستفيدين لاسيما في مناطق الصراع من خلال عدة تدخلات كانت أهمها التوسع في دعم الأمن الغذائي وإدخال تقنيات حديثة للمزارعين ورفع قدرات القابلات المجتمعيات في إدارة أنشطتهن الخدمية والمدررة للدخل.

وقد أسس العام 2016 للمشاريع الكبيرة التي ستفدها الوكالة خلال السنوات القادمة، حيث استمر الصندوق الاجتماعي، الذي يعتبر الوكالة إحدى مؤسساته الفعالة لتحقيق أهدافه، في دورها الأساسي بالتواصل مع الممولين حول دعم أنشطة الوكالة وتنفيذ مشاريع تنموية ومدرة للدخل ونجحت في تأمين ثلاثة مشاريع كبيرة للوكالة وصل مجموع تمويلاتها إلى 11 مليون دولار ركزت أغلبها على دعم القطاع الخاص والقطاع الزراعي في استمرار إنتاجهم والتكيف مع الاحتياجات الجديدة التي أفرزتها الأزمة القائمة وإيجاد حلول فعالة لإنهاء آثار الحرب على منتجات القطاعين. وتركزت مخرجات القطاعين على تعزيز الأمن الغذائي وتوفير مصادر الغذاء للمجتمع ورفع قدرات العاملين فيها.

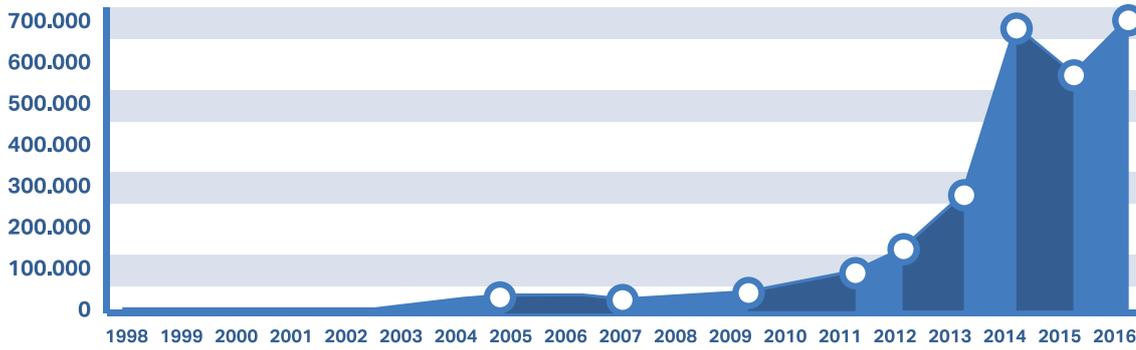
كما تمكنت الوكالة من الحصول مباشرة على مشاريع كبيرة منها مشروع BRAVE المدعوم من قبل البنك الإسلامي بستة ملايين دولار أمريكي. ويهدف المشروع لتعزيز تكييف القطاع الخاص مع تأثيرات الصراع الدائر من خلال رفع قدرات المنشآت والمنح لضمان استمرارية الأعمال فيها يستفيد منها بشكل مباشر نحو 820 شخصاً. إضافة إلى ذلك تمت الموافقة على تمويل من البنك الدولي عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع الطوارئ بمبلغ ثلاثة ملايين دولار لدعم استمرارية الأعمال الذي يدعم 800 مزارع متضررين من الأزمة في إنتاج المحاصيل الزراعية بالمنح التي تساعدهم على الاستمرارية في الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي في ظل الظروف الصعبة. كما تم مناقشة الدعم الثالث من وكالة التنمية الأمريكية الدولية عبر برنامج الأمم المتحدة وبمبلغ مليوني دولار لدعم نحو 1,480 مزارعاً وصياداً متضررين من الأزمة بالطاقة الشمسية ودعم قطاع البن بالتقنيات الحديثة وتدخلات خدمات تنمية الأعمال التي تساعدهم على الاستمرارية والنمو وزيادة الإنتاج والجودة وتقليل التكاليف من أجل زيادة الدخل وخلق فرص عمل أكثر.

وكانت المشاريع الخمسة التي نفذتها الوكالة خلال العام 2016 استمراراً لأنشطة مشاريع العام الذي سبقه، حيث كان أهمها مشروع (وابل) الممول من البنك الإسلامي ومشروع (WBOT)

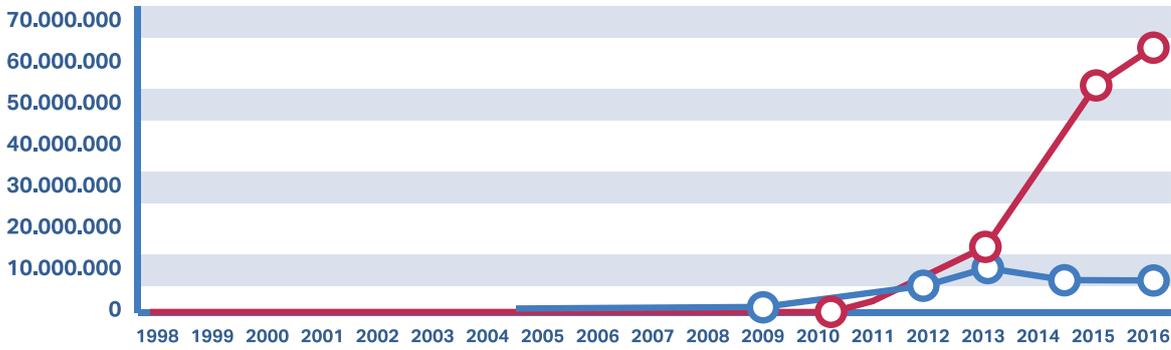




الرسم البياني 3
المقترضون النشطون



الرسم البياني 4
المدخرون النشطون



الرسم البياني 5
محفظة القروض ومبالغ
الإدخار (الف ريال)



برنامج الاتحاد... أمل فقراء أبين أمام حروب متوالية

كان برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر أكثر برنامج تمويل أصغر عانى من حروب متوالية وبيئة أمنية قاسية منذ العام 2011. ولقي هذا البرنامج الكثير من الصعوبات أثناء الحرب الأخيرة عام 2015 التي عصفت بكافة مناطق عمله في محافظات أبين وعدن وحضرموت. لكن مستوى مرونة البرنامج وتكرار تجاربه مع أقوى الصراعات في البلاد جعلته صامداً لم يتعثّر، بعد أن تعلم الكثير من طرق العمل أثناء الطوارئ بدعم مالي واستشاري مستمر من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية وتعاون لوجستي من الجهة الكفيلة (اتحاد نساء اليمن) وبعض المؤسسات المحلية ذات الصلة. وساعدت تلك التجارب على صقل كفاءة إدارة البرنامج والموظفين في تجنب الأضرار كلما كان ذلك ممكناً.

ويعتبر الصندوق الممول الوحيد للبرنامج حيث بلغت إجمالي تمويلاته حتى نهاية العام 2016م مبلغ 800 مليون ريال. كما قام بإعادة جدولة قروضه للبرنامج والتي بلغ إجماليها 413 مليون ريال خلال بداية العام 2016 من أجل مساعدة البرنامج على التغلب على مشاكله بسبب حرب 2015. وقد نجح البرنامج في توصيل صوته وتجربته إلى كثير من منافسيه ذي الوضع الأفضل في المحافظات الأخرى، حتى أصبح يُقتدى بسياسته ومنهجيته أثناء الطوارئ. فقد بدأ البرنامج بالتعاون مع منظمات دولية أخرى تهتم بتلك الأمور مثل منظمات مكافحة الفقر ودرح البطالة. كما نجح في لفت أنظار وأسماع منظمات دولية بارزة قدمت له دعماً مالياً وفنياً مثل منظمة جرامين جميل

بسبب الحرب الأخيرة، وصل البرنامج إلى 3,500 مستفيد فقط (84% نساء) بمحفظة قائمة 316 مليون ريال خلال العام 2016. وتأمل المديرية التنفيذية لبرنامج الاتحاد جوهرة علي حسين "أن ينجح البرنامج في تنفيذ خطته للعام 2017 التي يسعى خلالها للوصول إلى 5000 أسرة متضررة من الحرب، والبحث عن منح لمواجهة كلفته التشغيلية وتجنب تآكل رأس المال المستمر، بالإضافة إلى الدعم الفني والاستشاري في إدارة الأزمات وتوفير إعفاء للعملاء المتضررين من الأزمة."



المراقبة والتقييم



يهدف نشاط الصندوق في مجالَي المراقبة والتقييم إلى توفير معلومات عن كفاءة وفعالية الصندوق، ورفعها إلى إدارة الصندوق والحكومة والمانحين وغيرهم من شركاء الصندوق. ويعتمد مجال المراقبة والتقييم على مصادرَ مختلفةٍ للبيانات--بما في ذلك نظام إدارة المعلومات، والزيارات الميدانية، وسجلات المشاريع، والمسوحات الميدانية.



الصندوق بإجراء تحليل لوضع المشاريع المنجزة من حيث تقديم الخدمات، وبدأ الإعداد لتنفيذ دراسات لتقييم تدخلات الصندوق في مجال التغذية.

ولتحقيق هذا الهدف، نفذت وحدة المراقبة والتقييم خلال عام 2016 عدداً من الأنشطة والفعاليات، تمثل أهمها في مراقبة وضع المشاريع خلال العام، ومتابعة إمكانية الوصول إلى كافة مديريات الجمهورية في ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد. وقد قام

تحليل وضع المشاريع

وقد تبين أنه، وحتى نهاية شهر ديسمبر 2016، تضرر 225 مشروعاً من المشاريع المنفذة من قبل الصندوق، كان أغلبها في محافظة صعدة (50 مشروعاً)، ثم أبين (31)، وحجة (25)، وعدن (24) وتعز (21). وتوزعت بقية المشاريع على الضالع (14) وأمانة العاصمة (11) ولحج (10) والبيضاء (7) وإب (6) وذمار ومأرب (5).

نظراً لاستمرار اضطراب الوضع في البلاد، واصل الصندوق الاجتماعي مراقبة أوضاع مشاريعه في الميدان ومدى قدرته على الوصول إلى مختلف المديريات، وإجراء تحليل شهري لوضع المشاريع، بحيث يشمل التحليل رسداً لمشاريع الصندوق التي تضررت بسبب الصراعات. ويتمثل مصدر البيانات الخاصة بهذا التحليل في فروع الصندوق في المحافظات.

وقد واصل الصندوق مراقبته لأنشطته وعملياته ومدى إحراز التقدم في تحقيق أهدافه، وكذلك متابعة استثمار موارده على مستوى المديرية، وفعالية أدائه، بالإضافة إلى مواجهة التحديات التي واجهته خلال العام. كما تم التحقق من البيانات المدخلة ومطابقتها بالبيانات الفعلية للمشاريع.

وحتى نهاية ديسمبر 2016، بلغ عدد المديريات التي استحال على الصندوق الوصول إليها 21 مديرية فقط (من إجمالي 333 مديرية في الجمهورية). كما تُعتبر 44 مديرية صعبة الوصول أو مستحيلة الوصول جزئياً.

مسح المشاريع

ومسائية) لتصبح ذات فترة صباحية، وخفض معدلات التزامم في المدارس، كل ذلك ساهم في زيادة عدد الطلاب الملحقين بالدارس وخاصة البنات والطلاب الوافدين من قرى أخرى بعيدة لم تكن واقعة في النطاق الجغرافي للمنطقة.

قامت فرق المراقبة والتقييم بثلاث جولات من المسوحات للمشاريع خلال الفترة 2014-2015 ليتم جمعها وتوثيقها ضمن تقرير تقييمي.

قطاع الصحة: بينت النتائج أن 91% من المرافق الصحية التي تدخل فيها الصندوق عاملة وتقدم خدماتها للناس كما أفاد 87% من المستجيبين بأن واحداً على الأقل من الأسر التي تمت مقابلتها قام بزيارة للمرفق الصحي لطلب الخدمة الصحية (العلاج، المشورة، ونحوه). وممن زاروا المرفق، أفاد 97% بأنهم استفادوا من الخدمات المقدمة بصورة أو بأخرى. وأفاد 88% بأن المشروع حقق أهدافه... حيث بلغ متوسط عدد زيارات المرفق شهريا 893 زيارة شهريا ومعدل استخدام المرفق الصحي تراوح من 3.8 زائر يوميا لكل عامل صحي في المرافق الصحية الحضرية إلى 1.9 في الوحدات الصحية الريفية بمتوسط 2.8 زائر يوميا لكل عامل صحي واحد. وبحسب المدلين بالبيان الرئيسين (القائمين على المرافق الصحية) هناك مشاكل تعاني منها المرافق الصحية أثناء التشغيل تتمثل في نقص/قلة الكادر الصحي وتوقف وزارة الصحة العامة والسكان عن تمويل الموازنات التشغيلية للمرافق وعدم توفر سكن لإقامة العاملين.

شمل التقرير كل المحافظات التي تمت تغطيتها في الجولات الثلاث المختلفة والمنفذة في نهاية 2014 وخلال عام 2015 (أمانة العاصمة، صنعاء، مارب، الجوف، المحويت، عدن، لحج، أبين، الضالع، شبوة، حضرموت، والمهرة)، حيث شمل التحليل 1,023 مشروعاً موزعة على القطاعات التالية: التعليم، الصحة، المياه، الطرق، كثيفة العمالة، والتدريب والدعم المؤسسي، والتمكين المجتمعي. حيث هدف المسح إلى قياس وتقييم النتائج المتحققة من تدخلات الصندوق ومستوى تشغيلها والاستفادة منها.

وفي ما يلي ملخص نتائج المسح لكل قطاع وبرنامج:

قطاع المياه: حقق الصندوق الأهداف المرسومة في إطار العمل بالنتائج فيما يتعلق بمؤشرات مدة توفر المياه والزمن اللازم لجلب المياه حيث أظهرت النتائج بأن 76% من الأسر المعيشية تعتمد على مرفق المياه الذي تدخل فيه الصندوق كمصدر رئيسي للمياه في موسم الجفاف و59% تعتمد عليه في موسمي الجفاف والأمطار.

قطاع التعليم: بينت نتائج مسح 337 مدرسة أن 96% من مشاريع التعليم عاملة ويستفيد منها الطلاب والطالبات وتقدم خدماتها في المجتمعات المستفيدة بإجمالي عدد طلاب 176 ألف طالب (40% إناث). حيث تجلت العائدات من استثمارات الصندوق في المنافع والنتائج المتحققة: ارتفاع مستويات التعليم في المدارس حيث شهدت كثير من المدارس زيادة في الغرف الدراسية، الأمر الذي ساعد إدارات المدارس باتخاذ إجراءات للاستفادة من تلك المخرجات تجلت في رفع مستوى المدرسة (أعلى صف دراسي) فمثلاً، تم تحويل عدد من المدارس الابتدائية (أعلى صف دراسي 6) إلى مدارس أساسية (أعلى صف دراسي 9) وأيضا فصل الطالبات (البنات) عن الطلاب في فصول دراسية مستقلة، وتحويل عدد من المدارس العاملة فترتين (صباحية

الواحد) وانخفضت أجرة السيارة بنسبة 25% للراكب الواحد إلى السوق/المدينة. كما أظهرت البيانات النوعية (أسئلة مفتوحة) مؤشرات إيجابية عند قراءة آراء المستجيبين ومستوى رضاهم حيث عبر 98% بأن الطريق سهّل عملية الانتقال إلى القرى المجاورة ويمكن المستفيدين من الوصول إلى الخدمات بصورة أسرع وأريح وآمن وبكلفة أقل عما كانت في الفترة قبل التدخل.

برنامج النقد مقابل العمل: تظهر النتائج أن 84% من المرافق التي قام الصندوق بتأهيلها أو تشييدها لا تزال عاملة ويستفيد منها المجتمع المحلي وفي 93% من هذه المرافق أجاب المُدلي بالبيان الرئيسي أن برنامج النقد مقابل وفر فرص عمل مؤقتة استفاد منها سكان المنطقة في الحصول على نقد، حيث استفاد السكان من هذه المشاريع في الحصول على المتطلبات الرئيسية وخاصة زيادة الاستهلاك الغذائي وتسييد الديون، وأفادوا بأن بعض السكان تمكنوا من ادخار بعض الأموال التي حصلوا عليها من البرنامج، وبعض السكان قاموا بشراء أصول إنتاجية (مثلاً: أغنام وماعز، أبقار، دراجات نارية، وخلايا نحل، ونحوه...).

التدريب والدعم المؤسسي: يدعم الصندوق مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والسلطات المحلية، حيث أظهرت النتائج أن ثلاث أرباع من هذه المرافق التي تمت زيارتها عاملة وتقوم بتقديم خدماتها للسكان حيث أفاد 88% من المدلين الرئيسيين بالبيان في المشاريع العاملة بأنهم التقوا وفريق الصندوق وناقشوا معهم احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية، وأشادوا بشفافية ووضوح وسهولة العمل مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

السكان المحرومين (بإجمالي 240 ألف مستفيد) في القرى المستهدفة. ويشكل هذا ارتفاعاً بمقدار 8% أعلى من المعيار المحدد. وقد تبين أن مشاريع النقد مقابل العمل أكثر فعالية في استهداف القرى المحرومة (76%)، ووصلت إلى ما يقرب من 85% من السكان المحرومين) من المشاريع الأخرى. فمن إجمالي مبلغ 268 مليون دولاراً الذي استثمره الصندوق خلال السنة الماضية، ذهب ما يقارب 58% من المبلغ إلى القرى ذات مؤشر حرمان أكبر من المؤشر المعياري (61%).

المطبوعات، ومنها إعداد وإصدار التقرير السنوي 2015، والنشرات الفصلية الأربعة، وكذا توزيع نسخ المطبوعات على كافة شركاء الصندوق. وجرى كذلك تحديث الموقع الإلكتروني للصندوق أولاً بأول، ورفد المواقع الإلكترونية التفاعلية الأخرى (صفحات الاتصال الاجتماعي) بالبيانات والمستجدات على مدار العام، وبالأخبار وحالات دراسة للمشاريع والبيانات والمعلومات بوتيرة منتظمة.

كما بيّنت النتائج انخفاضاً في الزمن اللازم لجلب الماء إلى 31 دقيقة (زيادة دقيقة واحدة عن المعيار الذي لا يجب تجاوزه وهو 30 دقيقة) وبلغت نسبة الأسر التي تجلب الماء في أقل من 30 دقيقة حوالي 67% وتراوح متوسط زمن جلب الماء في موسمي الجفاف والأمطار بين 30 و40 دقيقة على التوالي. وَيُعزى الانخفاض في زمن جلب الماء إلى تفضيل المجتمعات لحصاد المياه من أسقف المنازل بدلاً عن خزانات حصاد مياه الأمطار العامة. أما فيما يتعلق بتوفر المياه، فإن 86% من الأسر أكدت توفر المياه في المصادر، كما زاد عدد أشهر توفر الماء من 7 إلى 9 أشهر. وظهر ذلك جلياً في مشاريع حصاد المياه من الأسقف مقارنة بالمشاريع الأخرى. كما أفاد 84% بأنهم شعروا بتحسّن في نظافة وجودة المياه وصلاحتها للشرب، حيث بلغت معدلات الرضا عن تدخلات الصندوق الاجتماعي مستويات عالية، حيث أعطى 90% من المستجيبين درجة «ممتاز» لمشاريع الصندوق في قطاع المياه.

قطاع الطرق الريفية (392 أسرة): هناك ثلاثة أبعاد رئيسة لقياس النتائج المتحققة من مشاريع الطرق الريفية وهي زمن الرحلة إلى أقرب سوق/مدينة وعدد الرحلات للفرد الواحد أسبوعياً وأجرة الرحلة إلى السوق/المدينة. أظهرت البيانات بتحقيق النتائج ذات معنوية كبيرة، حيث أنخفض زمن الرحلة بنسبة 50 دقيقة عما كان عليه قبل التدخل (من 138 دقيقة إلى 74 دقيقة) ويؤكد هذه النتائج أنّ 77% من المستجيبين أفادوا بان مشروع الصندوق خفض من زمن الرحلة إلى السوق/المدينة. ولكون الرحلة إلى أقرب سوق/مدينة أصبحت أسهل وأسرع وقل كلفة ساهم بزيادة أفراد المجتمع من عدد رحلاتهم الأسبوعية إلى السوق/المدينة ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل التدخل (1.2 إلى 3.7 مرة في الأسبوع).

تقييم أداء الصندوق في الاستهداف

قامت وحدة المراقبة والتقييم باستعراض مكتبيّ لبيانات نظام المعلومات الإدارية من أجل مراقبة أداء الاستهداف خلال العام الماضي. ويستند تحليل الاستهداف على المقارنة بين مؤشر الحرمان (نسبة الأسر المحرومة من الخدمات الأساسية) في كل قرية حيث توجد مشاريع الصندوق (المشاريع النشطة)، مع المتوسط المرجح في جميع القرى اليمنية كمعيار محدّد (61%). وشمل التحليل 217 مشروعاً نشيطاً في الوقت الراهن (قيد التنفيذ) في المناطق الريفية، وذلك في إطار برنامجي النقد مقابل العمل والتنمية المجتمعية.

وأظهرت النتائج أن موارد الصندوق وصلت إلى حوالي 69% من

أنشطة الاتصال

واصلت وحدة المراقبة والتقييم تتبّع تأثير تدخلات الصندوق من خلال استقراء المجتمعات المحلية المستهدفة، ومعرفة مدى الاستفادة من تدخلات الصندوق، وإعداد دراسة حالات لمشاريع لعرضها على متخذي القرار والممولين، وذلك على الرغم من صعوبات التواصل والنزول الميداني بسبب الظروف الأمنية المتدهورة التي عانت منها البلاد منذ شهر مارس 2015.

كما قامت الوحدة أيضاً بإنتاج مواد اتصالية تفاعلية، شملت



ضمان فعالية الكلفة

متوسط الكلفة لكل متر مكعب لمشاريع التعليم (المدارس) خلال الفترة 2011 - 2016 بحسب عدد الطوابق (بالدولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	نوع المرفق
-	296.82	380.21	378.94	349.46	364.32	مرفق ذو دور واحد
292.20	286.08	324.84	322.17	316.61	293.18	مرفق ذو دورين
266.89	273.66	298.76	312.59	286.75	268.00	مرفق ذو ثلاثة أدوار
-	-	273.13	285.95	-	237.35	مرفق ذو أربعة أدوار
281.12	282.09	318.75	322.00	307.68	284.47	متوسط التكلفة

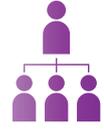
المصدر: وحدة التعاقدات بالصندوق الاجتماعي للتنمية

متوسط الكلفة لكل متر مكعب لمشاريع التعليم (المدارس) عام 2016 بحسب نوع المنطقة (بالدولار)

متوسط الكلفة \$	عدد المشاريع	نوع المنطقة
275.00	-	منطقة حضرية
255.36	1	منطقة شبة حضرية
404.81	3	منطقة متوسطة البعد
-	-	منطقة نائية وصعبة الوصول
-	1	منطقة نائية وصعبة الوصول للغاية
281.12	5	الإجمالي / المتوسط

المصدر: وحدة التعاقدات بالصندوق الاجتماعي للتنمية





المصادر المالية

خلال المرحلة الرابعة، التي بدأت عام 2011، تم التوقيع على 38 اتفاقية تمويل أو بدأ سريانها حتى عام 2014 بمبلغ إجمالي قدره 829 مليون دولار. وتم إغلاق 16 اتفاقية منها وبمبلغ إجمالي قدره 126 مليون دولار.

منتصف عام 2015، تم توقيع اتفاقيات إضافية وأصبحت نافذة. وحتى نهاية ديسمبر 2016، تم توقيع 11 اتفاقية بمبلغ 59 مليون دولار.

ومع بدء النزاع المسلح في مارس 2015، تم تعليق 14 اتفاقية بمبلغ إجمالي يعادل 451.8 مليون دولار، بينما بلغ المبلغ غير المصروف ما يعادل 181 مليون دولار. ومنذ

التمويلات النافذة للمرحلة الرابعة للصندوق (2011-2015) والتمديد (2016)

ومنحة الصندوق العربي للإنماء، للمساهمة في تنفيذ وإنجاز خطة المرحلة الرابعة للصندوق.

كما هو مبين أدناه، واصلت الجهات المانحة صرف تمويلات للصندوق مثل حكومات المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا

قائمة اتفاقيات التمويل النافذة

الممول	الاتفاقية	التاريخ	مبلغ الاتفاقية بحسب عملة الممول	عملة الاتفاقية	قيمة الاتفاقية بالدولار	غير المستخدم من الممول بالدولار
الحكومة الألمانية	منحة الحكومة الألمانية رقم: 327 67 2012 لبرنامج أزمة المياه في أين	2012-12-19	12,000,000	يورو	15,600,000	2,469,245
الحكومة الألمانية	منحة الحكومة الألمانية/بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة رقم: 65 2013 279	2014-05-20	10,000,000	يورو	13,400,000	181,651
الحكومة البريطانية	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة	2011-01-19	100,000,000	جنيه إسترليني	159,000,000	3,899,968
الحكومة الهولندية	منحة الحكومة الهولندية رقم 2 لمشاريع المياه والصرف الصحي في 9 محافظات	2014-11-13	3,640,000	دولار أمريكي	3,640,000	182,000
الحكومة الهولندية	المنحة الهولندية لدعم تعليم الفتاة ومحو الأمية رقم SAA0118554/26489	2014-05-28	3,947,368	دولار أمريكي	3,947,368	648,412
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	معونة الصندوق العربي لتميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء - المرحلة الرابعة	2014-04-20	500,000	دينار كويتي	1,770,000	1,129,630





الممول	الاتفاقية	مبلغ الاتفاقية بعملة الممول	عملة الاتفاقية	قيمة الاتفاقية بالدولار
الاتحاد الأوروبي	منحة الاتحاد الأوروبي لدعم قطاع الصحة (2)	2,785,000	يورو	3,620,500
	منحة الاتحاد الأوروبي رقم 212-019/2007	10,802,000	يورو	14,100,000
البنك الإسلامي للتنمية	منحة البنك الإسلامي للتنمية لأين	192,000	دينار إسلامي	288,000
	قرض البنك الإسلامي للتنمية لأين	1,000,000	دينار إسلامي	1,500,000
الحكومة الألمانية	منحة بنك التنمية الألماني لترميم المدارس رقم: 471 65 2011	7,000,000	يورو	9,190,000
	منحة بنك التنمية الألماني لوحدة تنمية التمويل الأصغر رقم: 067 66 2005	4,500,000	يورو	5,850,000
	منحة بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة رقم: 691-66-2012	7,439,496	يورو	9,671,345
الحكومة الأمريكية	منحة وكالة التنمية الدولية الأمريكية - مشروع معيشة المجتمع لدعم قطاع المياه	87,022	دولار أمريكي	87,022
	منحة وكالة التنمية الدولية الأمريكية لدعم قطاع المياه	1,600,000	دولار أمريكي	1,600,000
	منحة وكالة التنمية الدولية الأمريكية - مشروع معيشة المجتمع لدعم برنامج الأشغال كثيفة العمالة	1,295,983	دولار أمريكي	1,295,983
الحكومة الهولندية	منحة الحكومة الهولندية رقم 23740 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة - المرحلة 4	6,000,000	دولار أمريكي	6,000,000
	منحة الحكومة الهولندية رقم 22011 لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة - المرحلة 4	2,430,000	دولار أمريكي	2,430,000
	المنحة الهولندية رقم 24731 لدعم مشاريع المياه	3,639,484	دولار أمريكي	3,639,484
الصدوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	معمونة الصندوق العربي لترميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء - المرحلة الثالثة	500,000	دينار كويتي	1,800,000
الصندوق الكويتي	منحة الصندوق الكويتي للتنمية العربية لدعم برنامج تنمية التمويل الأصغر	6,000,000	دولار أمريكي	6,000,000
البنك الدولي	منحة البنك الدولي للصندوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الرابعة	38,000,000	وحدة سحب خاصة	58,900,086
المجموع		125,972,420		

التمويلات الجديدة خلال 2015 - 2016

في العام 2015، وخلال الصراع القائم، تم توقيع ثلاثة اتفاقيات تمويل مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمبلغ إجمالي قدره 1.2 مليون دولار. وفي عام 2016، تم توقيع سبع اتفاقيات تمويل بمبلغ إجمالي قدره 47.9 مليون دولار على النحو التالي:

1. تم توقيع اتفاقيتين مع الحكومة الألمانية من خلال بنك التنمية الألماني بمبلغ إجمالي قدره 10 ملايين يورو لتنفيذ مشاريع بنهج الأشغال كثيفة العمالة.
2. تم توقيع أربع اتفاقيات مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على النحو التالي:
 - أ. اتفاقية بتمويل من البنك الدولي لبرنامج الاستجابة الطارئة للأزمة بإجمالي تمويل بلغ 30 مليون دولار.
 - ب. اتفاقية لدعم مشروع توصيل خدمات المجتمع والسلام والانتقال بمبلغ إجمالي 0.114 مليون دولار.
 - ج. توقيع اتفاقية مع البرنامج الإنمائي بإجمالي مبلغ 5 ملايين دولار بتمويل من وكالة التنمية الدولية الأمريكية لدعم قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والثروة السمكية.
 - د. اتفاقية مع البرنامج الإنمائي بمبلغ إجمالي يبلغ مليوني دولار لدعم تكيف المجتمعات الريفية في اليمن مع الأوضاع المستجدة نتيجة الحرب والصراعات.
3. جرى توقيع اتفاقية بمبلغ 18,370 دولاراً مع صندوق الأمير كلاوس لدعم التراث الثقافي في مدينة زيد (الحديدة) ومدينة صنعاء القديمة (صنعاء).



قائمة اتفاقيات التمويل الجديدة

الممول	الاتفاقية	تاريخ التوقيع	مبلغ الاتفاقية بحسب عملة الممول	عملة الاتفاقية	قيمة الاتفاقية بالدولار	غير المستخدم من الممول بالدولار	وضع الاتفاقية
الحكومة الألمانية	منحة بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة رقم: 2015 67 577	2016-10-21	5,000,000	يورو	5,400,000	5,400,000	نافذة
	منحة بنك التنمية الألماني رقم: 2014 41 005 لدعم التكيف عبر الأشغال كثيفة العمالة	2016-10-21	5,000,000	يورو	5,400,000	5,400,000	نافذة
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	منحة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتنفيذ مشروع تكيف المجتمعات الريفية في اليمن	2016-07-27	1,933,833	دولار أمريكي	1,933,833	1,451,035	نافذة
	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	2016-08-14	30,000,000	دولار أمريكي	30,000,000	18,405,000	نافذة
	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن - الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية	2016/12/10	5,085,697	دولار أمريكي	5,085,697	5,085,697	نافذة
	مشروع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتمكين الشباب اقتصادياً المرحلة الثانية	2015/8/1	107,000	دولار أمريكي	107,000	-	مغلقة
	الصندوق الاجتماعي للتنمية-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة-مشروع تمكين المرأة اقتصادياً	2015-09-15	800,000	دولار أمريكي	800,000	-	مغلقة
	مشروع دعم السلام والانتقال - الصندوق الاجتماعي للتنمية	2015-10-25	200,000	دولار أمريكي	200,000	-	مغلقة
	الصندوق الاجتماعي للتنمية- مشروع دعم توصيل خدمات المجتمع والسلام والانتقال	2016/7/12	115,000	دولار أمريكي	115,000	-	مغلقة
	صندوق الأمير كلاوس لزيب	2016-10-18	18,370	دولار أمريكي	18,370	9,602	نافذة
الإجمالي					49,059,900	35,751,334	





الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2016 وتراكيمياً، وخريطة بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية اليمنية

توزيع الالتزامات حسب البرنامج (مليون دولار)

البرنامج	2016	(2016-1997)
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	7.2	1,682.5
الأشغال كثيفة العمالة	17.4	333.4
بناء القدرات	0.6	90.2
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	13.1	104.2
الإجمالي*	38.3	2,210.3**

ملحوظة: التكاليف تقديرية، حيث تعتمد على المشاريع الموافق عليها سنوياً، وكذا كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق. وقد تخفض الالتزامات بنسبة 5-7% نظراً لإلغاء بعض المشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل.

**تشمل تقديراً لمساهمات المستفيدين.

***يتلقى الصندوق تمويلات بعمولات متعددة، لذا، قد تكون هناك فوارق في المبالغ أعلاه نظراً للتغير في أسعار الصرف.

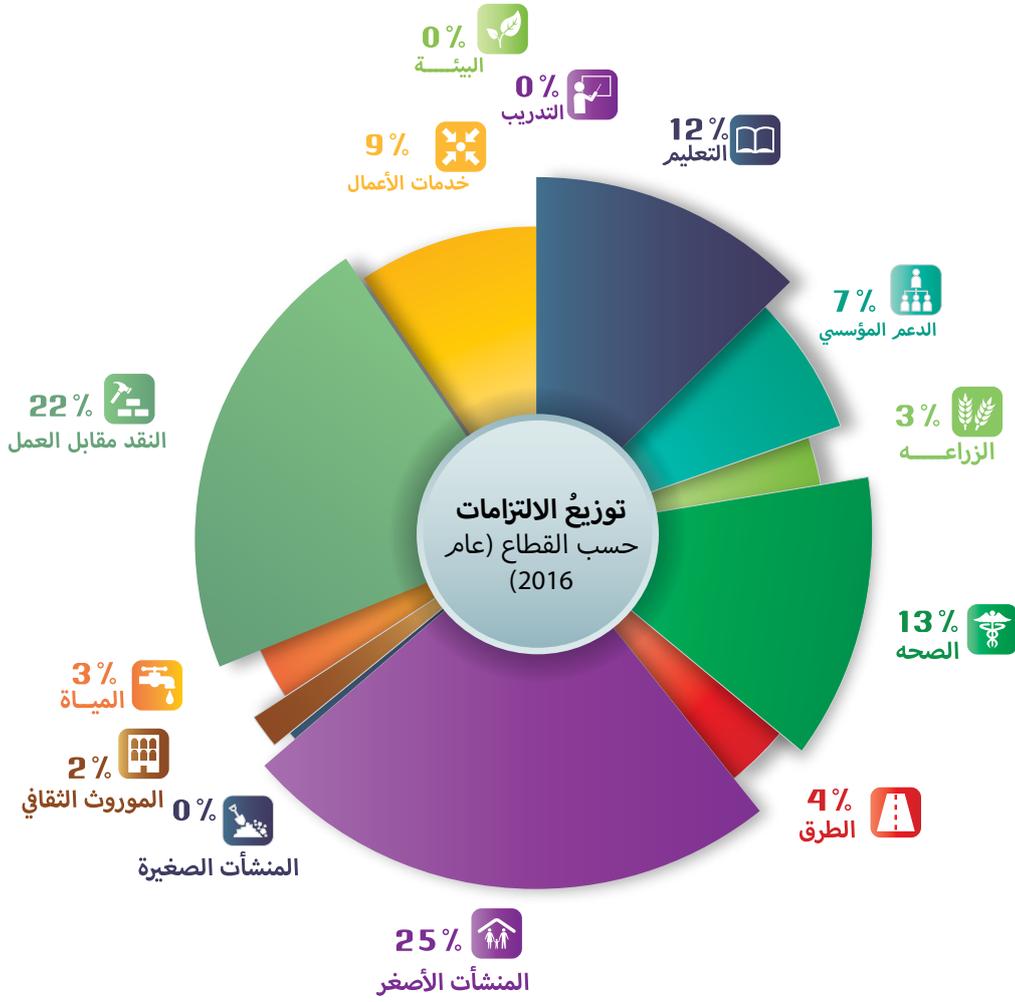
توزيع المنصرف حسب البرنامج (مليون دولار) *

البرنامج	2016	(2016-1997)
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	22.2	1,306.4
الأشغال كثيفة العمالة	15.1	272.4
بناء القدرات*	9.5	109.2
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	7.1	67.2
الإجمالي	53.9	1,755.2

*تشتمل كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق والنفقات المشتركة للمشاريع، والتي قد لا تظهر ضمن الالتزامات على المشاريع.

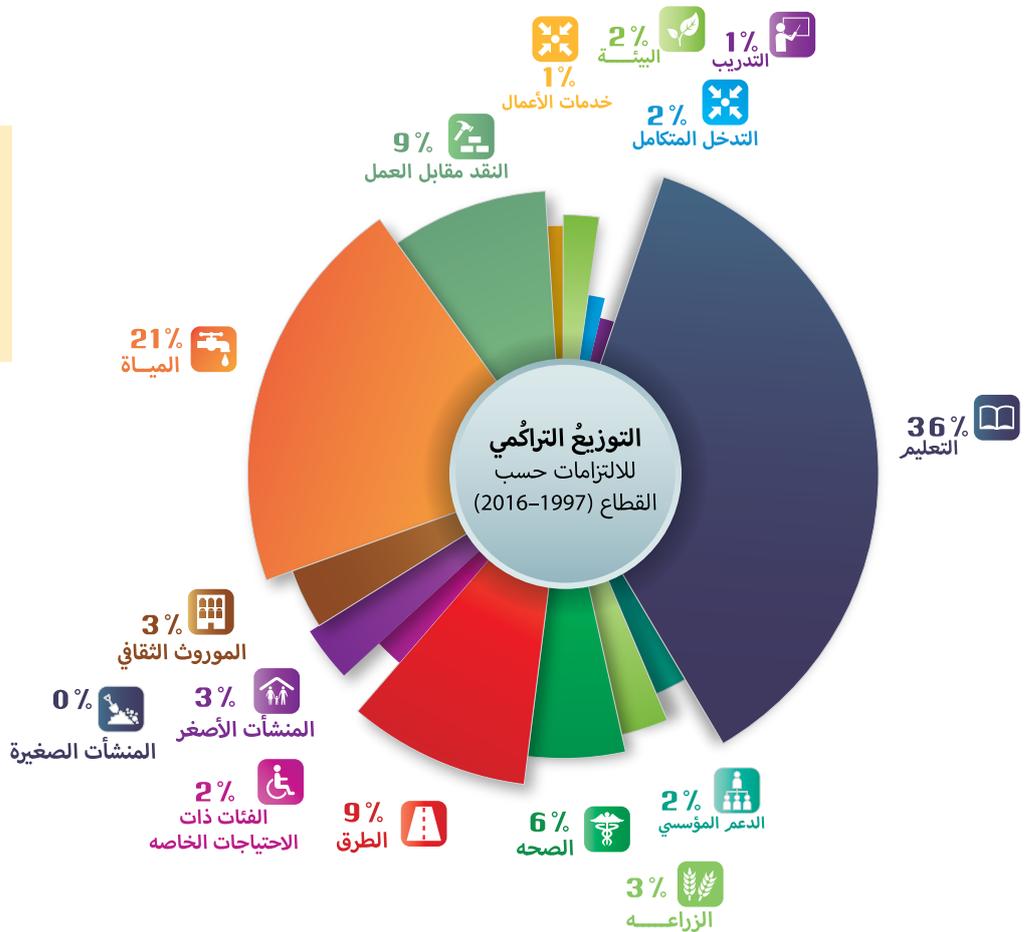
**المنصرف لا يخص مشاريع العام فقط، وإنما يتضمن صرفاً من مشاريع كانت قد بدأت في أعوام سابقة.



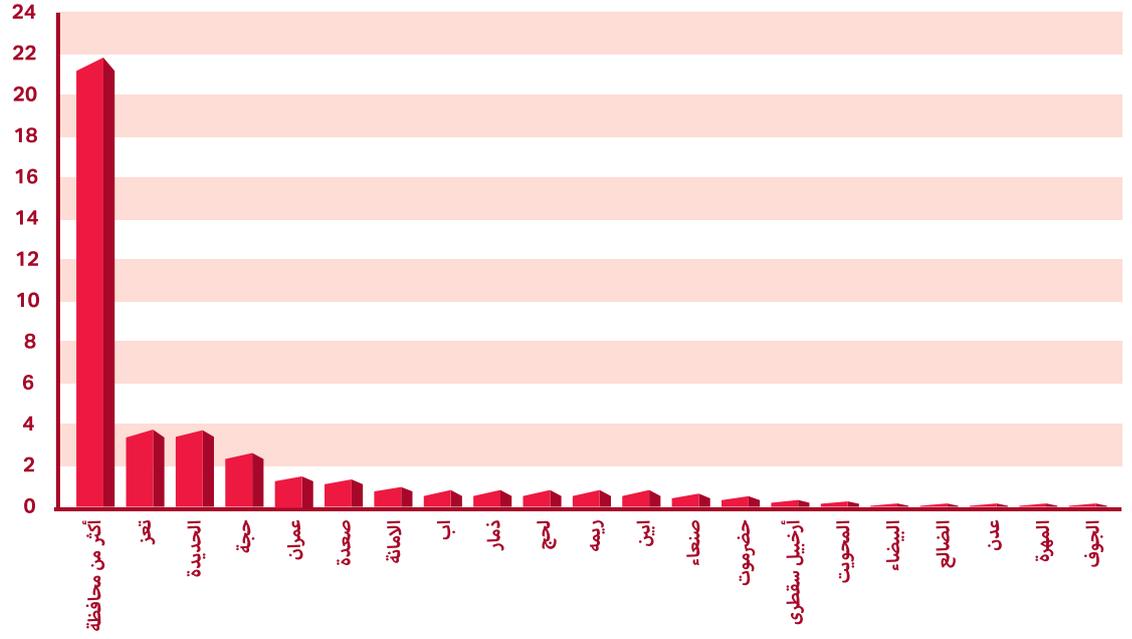


الشكل (أ)
توزيع الالتزامات حسب القطاع (عام 2016)

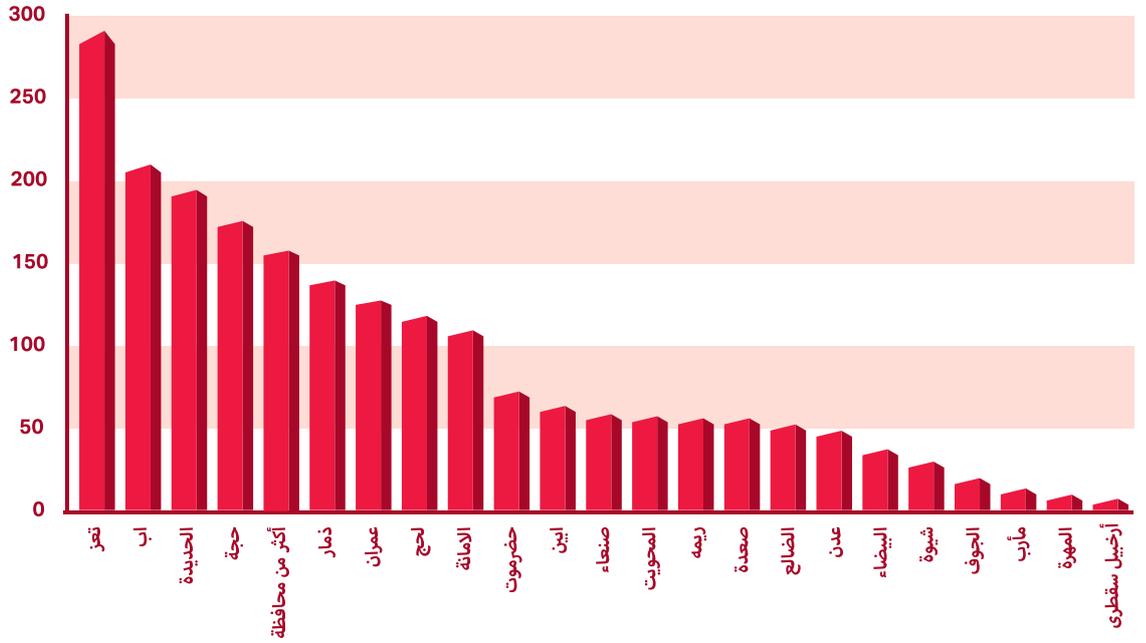
الشكل (ب)
التوزيع التراكمي للالتزامات حسب القطاع (2016-1997)



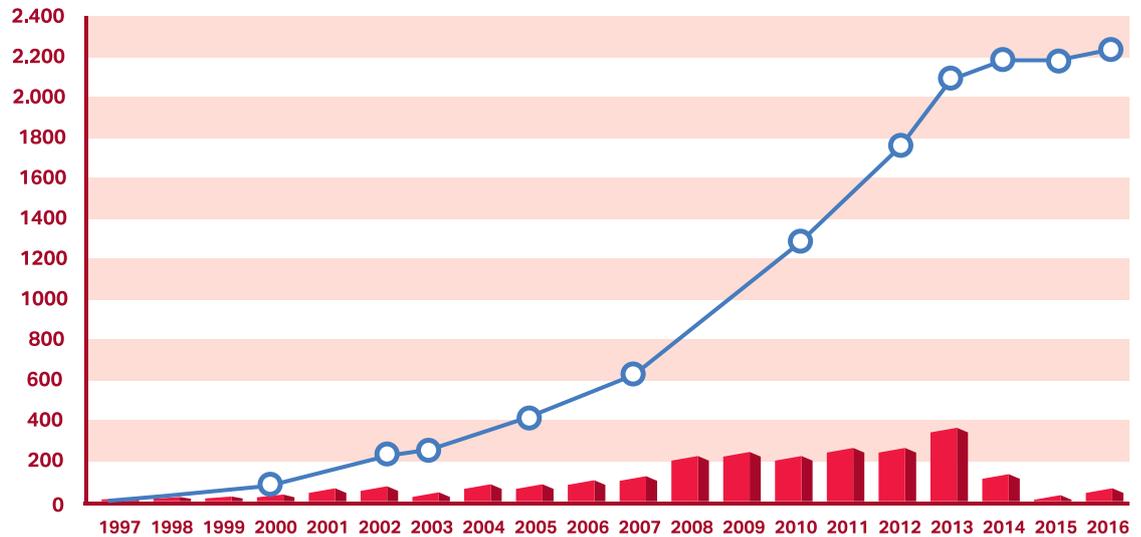
الشكل (ج)
توزيع الالتزامات
حسب المحافظة
(عام 2016) -
مليون دولار



الشكل (د)
التوزيع التراكمي
للالتمات حسب
المحافظة (1997-
2016) - مليون
دولار



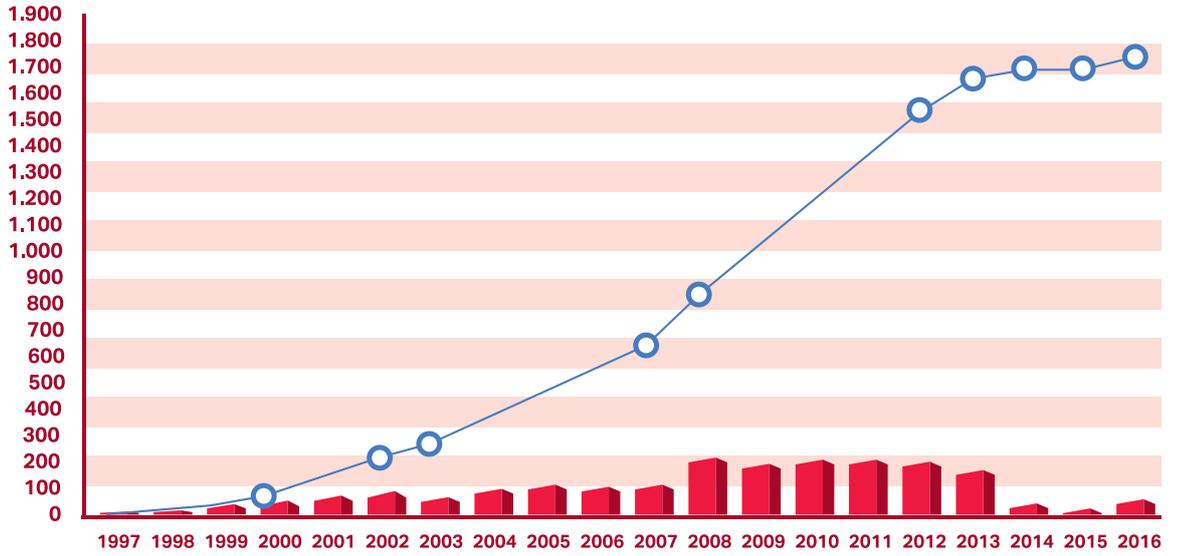
الشكل (هـ)
الالتزامات سنويا
وتراكميا (1997-
2016) - مليون
دولار





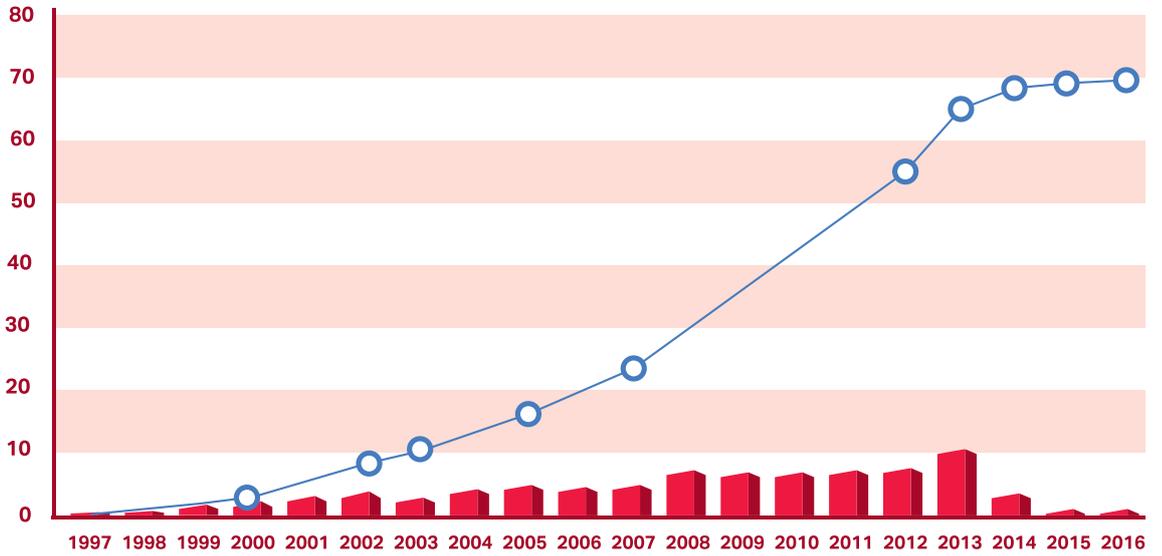
الشكل (و)

المنصرف سنويا
وتراكميا (1997-
2016) - مليون
دولار



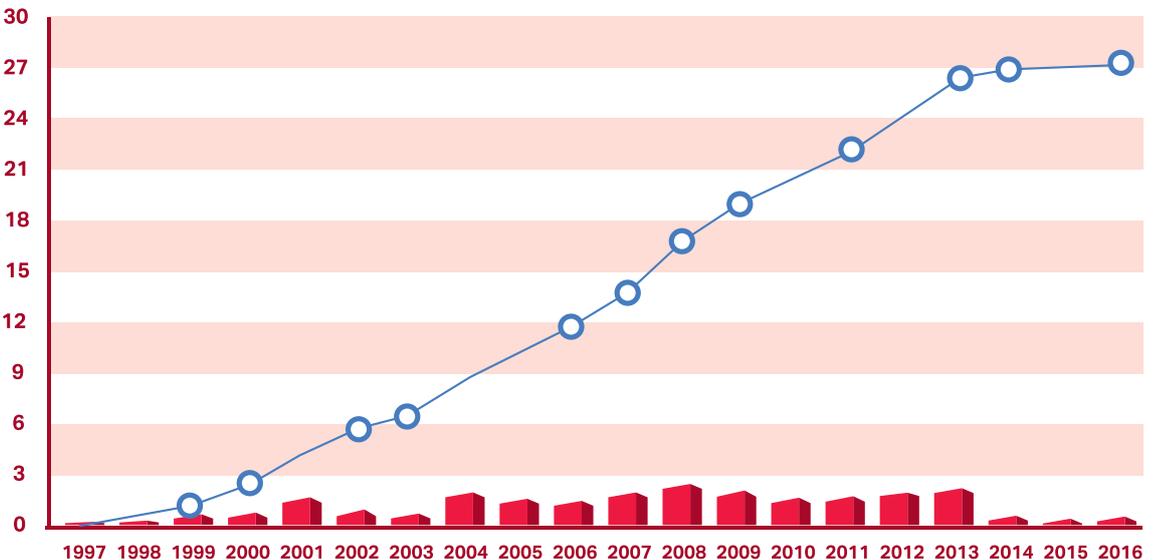
الشكل (ز)

العمالة المؤقتة
المتولدة عن
مشاريع الصندوق
سنويا وتراكميا
(1997-2016) -
مليون يوم عمل

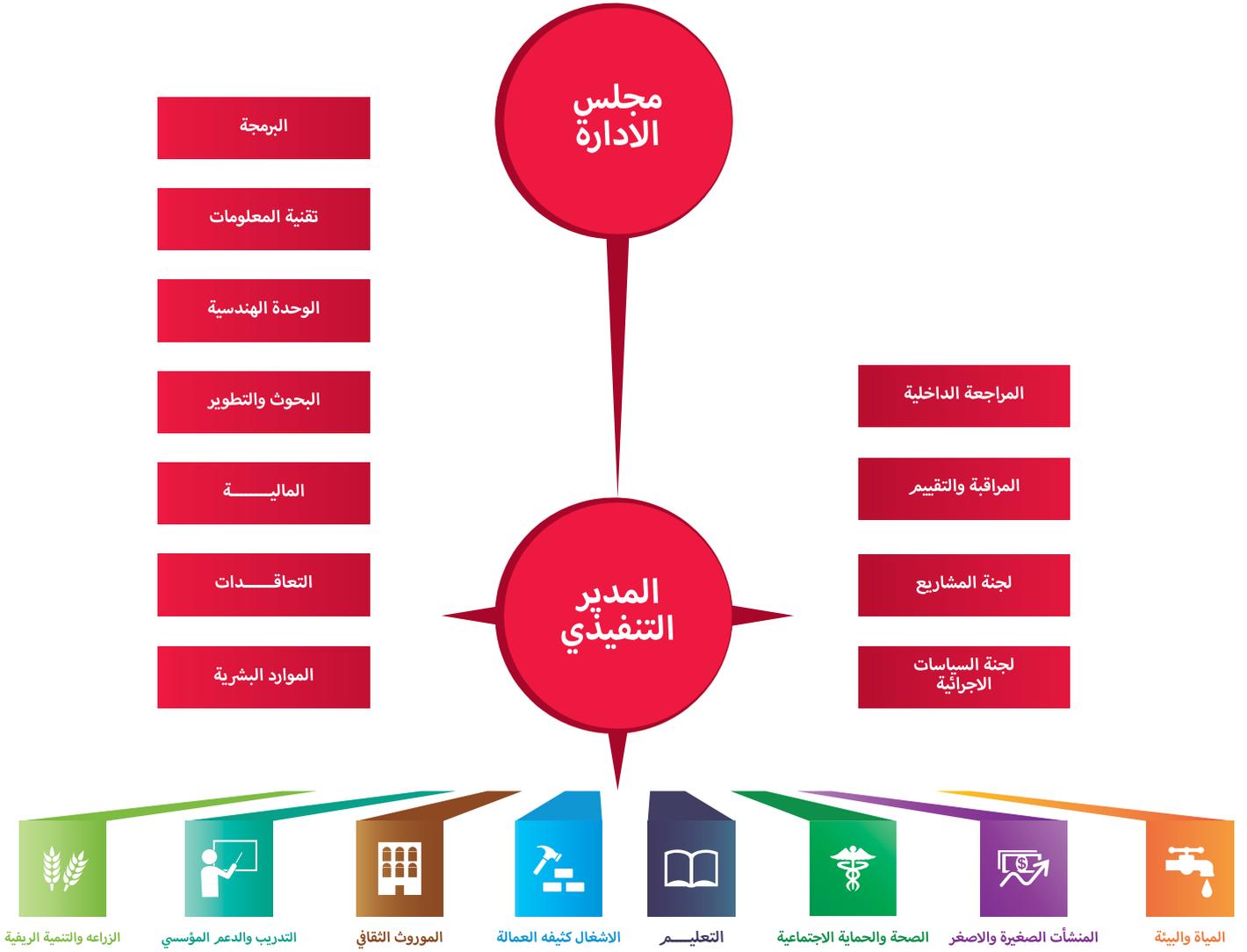


الشكل (ي)

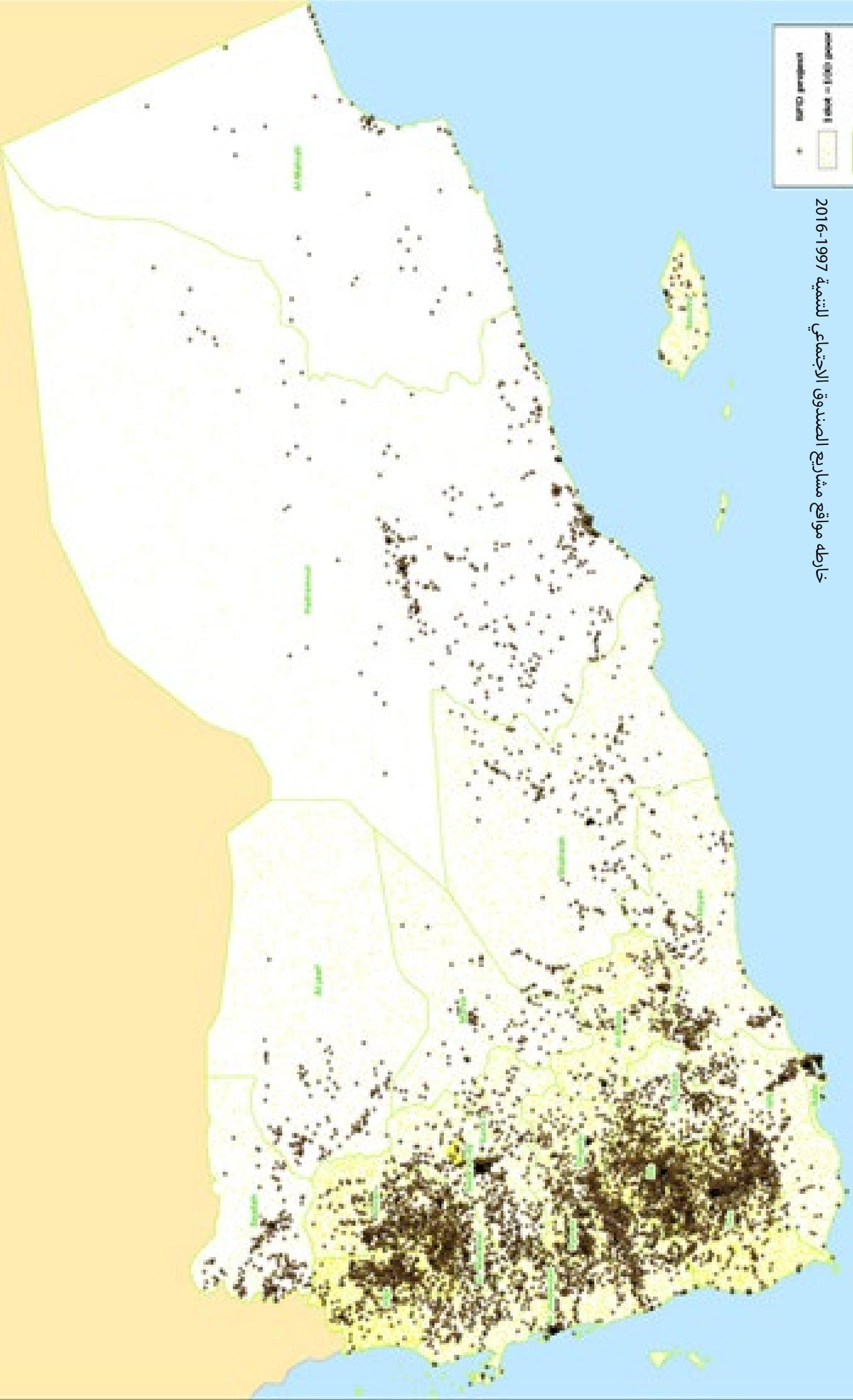
المستفيدون
المباشرون من
مشاريع الصندوق
سنويا وتراكميا
(1997-2016) -
مليون شخص



الهيكل التنظيمي للسندوق



خارطة مواقع مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية 1997-2016





الصندوق الاجتماعي للتنمية
www.sfd-yemen.org

